

Distr.: General
8 November 2013
Arabic
Original: Spanish



مجلس حقوق الإنسان

الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل
الدورة الثامنة عشرة
٢٧ كانون الثاني/يناير - ٧ شباط/فبراير ٢٠١٤

تقرير وطني مقدم وفقاً للفقرة ٥ من مرفق قرار مجلس حقوق
الإنسان ٢١/١٦*

الجمهورية الدومينيكية

* استُنسخت هذه الوثيقة كما وردت، وليس فيها ما يعبر عن أي رأي كان للأمانة العامة للأمم المتحدة.



الرجاء إعادة الاستعمال

(A) GE.13-18485 231213 261213



* 1 3 1 8 4 8 5 *

أولاً - المنهجية وعملية التشاور

- ١ - استندت المنهجية المتبعة في إعداد تقرير متابعة الاستعراض الدوري الشامل إلى المشاورات التي أُجريت مع مختلف مؤسسات الدولة الدومينيكية المكلفة بوضع السياسات العامة الرامية إلى ترسيخ الحقوق الأساسية لسكان الإقليم الوطني وإلى تقوية عملية توافق الآراء مع مؤسسات المجتمع المدني الرئيسية.
- ٢ - وحررت التقرير لجنة حقوق الإنسان المشتركة بين المؤسسات التي تخضع لتنسيق وزارة الخارجية^(١). وقد ساعد في إعداد الوثيقة الإرشاد الذي تلقاه أعضاء اللجنة في حلقة العمل التي نظمتها مكتب المنسق المقيم لمنظومة الأمم المتحدة في البلد ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان^(٢).
- ٣ - وفي التقرير وصف للتقدم الذي أحرز في البلد منذ عام ٢٠١٠ إلى غاية عام ٢٠١٣. وتوخياً لهذه الغاية، قدم مختلف المؤسسات الحكومية معلومات كل عن مجالات اختصاصه وأثمر ذلك مشروع وثيقة نهائية قُدمت، بواسطة وزارة الخارجية، إلى الحكومة المركزية لكي تنظر فيها وتوافق عليها.
- ٤ - وبالاستناد إلى الالتزامات التي أخذتها الجمهورية الدومينيكية على عاتقها تجاه المجتمع الدولي عندما قبلت ٧٤ توصية من مجموع ٧٩ توصية قُدمت إليها أثناء الحوار التفاعلي مع البلدان المختلفة التي شاركت في الاستعراض الدوري الشامل الذي تناول الحالة فيها في عام ٢٠٠٩ والمتابعة اللاحقة له في آذار/مارس ٢٠١٠^(٣) لأغراض اعتماد الوثيقة الختامية من قبل مجلس حقوق الإنسان، يسرّ الجمهورية الدومينيكية أن تقدم تقرير متابعة تلك التوصيات في إطار الجولة الثانية من الاستعراض الدوري الشامل، وفقاً لما ينص عليه قرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠ وقرار مجلس حقوق الإنسان ١/٥ و٢١/١٦ ومقرره ١١٩/١٧.

ثانياً - التطورات المؤسسية والتشريعية

ألف - إطار العمل القانوني

- القانون رقم ١٢/١ المتعلق بالاستراتيجية الوطنية الإنمائية إلى غاية عام ٢٠٣٠^(٤)
(التوصيتان ٨٧-١ و٨٧-٤)
- ٥ - نظراً إلى اختلاف الاحتياجات الناشئة في البيئة الاجتماعية في الجمهورية الدومينيكية وفيما يتعلق بحقوق الإنسان، دخل حيز النفاذ في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ القانون رقم ١٢-١ المتعلق بالاستراتيجية الوطنية الإنمائية الذي يركز على محاور حقوق الإنسان كالتعليم، والطفل والمراهق، والمرأة^(٥)، والتنمية الاجتماعية، والحياة الكريمة، والمعاقين، والمسنين، وغير ذلك من الأمور.

٦- ويشكل القانون المذكور الأداة الأساسية التي يستخدمها البلد في وضع خطة وطنية لاتخاذ إجراءات إيجابية من أجل تحسين الحالة الراهنة للأشخاص الذين قُوِّضت حقوقهم الأساسية حيث يمكن من تحديد الحلول الممكنة للمشاكل التي تمس تمتعهم الكامل بحقوق الإنسان.

القانون الجنائي الدومينيكي

(التوصيات ١٣-٨٧ و ٢٥-٨٨ و ٢٦-٨٨)

٧- في حزيران/يونيه ٢٠١٣، وافق مجلس النواب في الجمهورية على إصلاح القانون الجنائي الدومينيكي الذي يتناول قضايا تشريعية من قبيل انتهاكات حقوق الإنسان الصغيرة منها والجسيمة، بما في ذلك الجرائم ضد الإنسانية والعنف الأسري وقتل الإناث والاختفاء القسري والفصل العنصري والاستبعاد وغير ذلك من الانتهاكات. وفي الوقت نفسه، يجري إغناء تعريف الجرائم المذكورة في القانون الجنائي الحالي وتوسيع نطاق وصفها، كالتعذيب وممارسته على أفراد بسبب نوع جنسهم أو ميلهم الجنسي^(٦)، والتمييز على أساس العرق أو نوع الجنس أو الميل الجنسي^(٧)، والاحتجاز المخالف للقانون، والاختطاف، والشطط في استخدام السلطة، والمعاملة القاسية واللاإنسانية. ويتزع الإصلاح القانوني صفة الجرم عن الإجهاض في الحالات التي يشكل فيها خطراً على حياة المرأة أو المراهقة وعلى سلامتها الجسدية^(٨).

٨- ومن المزمع أن تصنّف ضمن الجرائم الخطيرة التي تُرتكب في وقت الحرب جرائم القتل غير العمد والتعذيب أو المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة والتجارب البيولوجية والطبية وأعمال النهب والاستبعاد العسكري والحرمان من الحق في محاكمة نزيهة والحبس غير القانوني وأخذ الرهائن والمهجوم على المدنيين والمنشآت المدنية والمهجوم على بعثات السلام أو المساعدة الإنسانية وإساءة استخدام راية الصلح أو شارات المنظمات الدولية وغير ذلك من الجرائم.

القانون التنظيمي رقم ١٣-٥ المتعلق بمساواة الأشخاص ذوي الإعاقة مع غيرهم في الحقوق

٩- يعود السبب في الاستعراض الشامل للقانون رقم ٤٢-٠٠ المتعلق بالإعاقة المؤرخ في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، من حيث المبدأ، إلى تكريس "حماية الأشخاص ذوي الإعاقة" في المادة ٥٨ من دستور عام ٢٠١٠^(٩)، فضلاً عن الاهتمام الخاص الذي يجب أن توليه الدولة للأشخاص المعاقين لضمان تعزيز وحماية حقوقهم الإنسانية وحرّياتهم الأساسية على قدم المساواة مع غيرهم.

١٠- وتترسّخ في القانون المذكور مبادئ احترام الكرامة بوصفها ضرورة أساسية لا تقبل المساومة بالنسبة لأي شخص، وعدم التمييز، والمساواة، والإنصاف، من جملة مبادئ أخرى. ويعزز القانون موقع الهيئة التي تضع السياسات العامة المتعلقة بالإعاقة عن طريق إنشاء مكاتب لها جهوية وإقليمية لجعل عملها لا مركزياً وعن طريق توسيع نطاق العمل الذي يضطلع به المجلس الوطني للمعاقين.

١١- ومن الأحكام الأساسية الواردة في القانون المذكور:

(أ) إنشاء السجل الوطني لإحصاء ومنح الشهادات للأشخاص ذوي الإعاقة بغرض التيقن من عدد الأشخاص المعاقين والاستعانة به في وضع سياسات لتيسير تطوّرهم العام؛ وإنشاء دائرة الصحة الوطنية التي يجب على المراكز العامة والخاصة توفير الرعاية من خلالها على نحو مناسب وبالنوعية المطلوبة، وذلك بتقديم التشخيص والعلاج وإعادة التأهيل وتوفير العقاقير والمعدات المساعدة على نحو فعال ومتيسر على قدم المساواة^(١٠)؛

(ب) إنشاء إدارة الإدماج والتدريب العمليين لضمان شمول الأشخاص المعاقين بنظام العمالة العادية أو بنظام الوظائف المحمية^(١١)؛

(ج) إنشاء الصندوق الخاص بالمعاقين من أجل تيسير حصولهم على أمور منها القروض والمنح الدراسية ومعدات المساعدة ومن أجل توفير الأجهزة التكنولوجية التي تقوّي إنتاجية الأشخاص^(١٢)؛

(د) يوجب القانون إنشاء مبان ومواقف سيارات وأجهزة هاتف عمومي تفي بمستلزمات وصول الأشخاص المعاقين إليها. وينشئ القانون دائرة المساعدة القانونية التي ستعيّن ممثلين قانونيين ومرجمين فوريين قضائيين لمؤازرة الأشخاص المعاقين.

المرسوم رقم ٦٣١-٢٠١١ الذي يقر اللوائح الناظمة لقانون الهجرة العام رقم ٢٨٤-٠٤^(١٣)

١٢- يصف المرسوم رقم ٦٣١-٢٠١١ الصادر في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ الإجراءات التي يجب القيام بها عند تقديم أي نوع من الطلبات المتعلقة بالهجرة، وينص على حظر إخضاع النساء الحوامل والمرضعات والمسنين والطاعنين في السن للاحتجاز الإداري.

باء- التقدم المؤسسي

(التوصيات ٨٨-١٦ و ٨٧-٢ و ٨٨-١٨)

١٣- أنشئت "وحدة حقوق الإنسان"، وهي جزء من مكتب المدعي العام، بهدف تحسين وصول المواطنين إلى المؤسسات التي تكفل حماية أفضل لحقوق الإنسان، وذلك بمبادرة من مكتب المدعي العام للجمهورية بناء على قرار صادر عن المجلس الأعلى للنيابة العامة مؤرخ في ١ آذار/مارس ٢٠١١ ومُدْرَج في المقرر رقم ٠٠٠٠٠٠٢^(١٤).

١٤- وقد كانت الوحدة المذكورة القوة الدافعة وراء تنفيذ قرارات ومبادئ توجيهية لحماية حقوق الإنسان ووراء تنظيم حملات للتوعية بحقوق الإنسان في مجال القضاء وهي تُشكل منصة لتلقي البلاغات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان ولتنفيذ مشاريع بالتعاون مع المجتمع المدني ولطرح مقترحات تشريعية ولرصد وتنفيذ قرارات المنظمات الدولية.

١٥- وعلاوة على ذلك، أنشئت المحكمة الدستورية الدومينيكية، بموجب القانون رقم ١٣٧-١١ والإجراءات الدستورية المنشورة في الجريدة الرسمية رقم ١٠٦٢٢ الصادرة في ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١١ وأنيطت بها وظائف رئيسية تتمثل في تنظيم ممارسة العدالة الدستورية من أجل الحفاظ على علو المعايير والمبادئ الدستورية ومعايير ومبادئ القانون الدولي السارية في الجمهورية على غيرها من المعايير والمبادئ ومن أجل حمايتها وتوحيد تفسيرها وتطبيقها، إلى جانب الحفاظ على الحقوق والحريات الأساسية المكرسة في الدستور وفي الصكوك الدولية لحقوق الإنسان الساري مفعولها^(١٥).

١٦- ومن أوجه التقدم التي أحرزت انتخبات السيدة زويلا مارتينيز، في ١٥ أيار/مايو ٢٠١٣^(١٦)، لتشغل منصب أمينة المظالم، وأداؤها اليمين في ٢٩ من الشهر نفسه بعد عملية مجهدة قام بها مجلس الشيوخ لاختيار هذه الشخصية نظراً لأهميتها، وبعد تلقي طلبات ترشح لشغل هذا المنصب. وتسلمت السيدة مارتينيز بالفعل منصبها وتلقت طلبات للدفاع عن حقوق الإنسان. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، كفلت للسجناء المحتجزين في السجن الوقائي لمحكمة سيوداد نويفا في سانتو دومينغو، داخل الإقليم الوطني، الحصول على الأغذية التي تقدمها مؤسسة التمويل الاقتصادي التابعة للدولة^(١٧).

١٧- وفي نظام الصحة، تم تحديث الهياكل الأساسية التي كانت بحاجة إلى تهيئة الظروف المادية المناسبة لها، كما تم تحديث التجهيزات اللازمة لها حتى تضمن توفير خدمة أفضل لعامة الناس؛ وشهدت تغطية المستفيدين من برامج تحويلات الأموال المشروطة زيادة بدورها حيث يشمل البرنامج ٧٠٠ ٠٠٠ أسرة على الصعيد الوطني.

١٨- وتم أيضاً تخصيص جزء من ميزانية قطاع التعليم لبناء ٢٨ ٠٠٠ قاعة درس جديدة على صعيد البلد كله في غضون أربع سنوات. وستُجهز قاعات الدرس تلك بجميع المرافق لزيادة ساعات الدرس اليومية كي تصبح ثماني ساعات. وأدرج في المشروع بالفعل ٥٦٩ مركزاً موجوداً بالفعل، ومن المزمع تغطية ٨٥ في المائة من المراكز التي يضمها النظام والبالغ عددها ١١ ٠٠٠ مركز بحلول عام ٢٠١٦. وبالمثل، سيستفيد من البرنامج الخاص برعاية الطفولة المبكرة "كيسكيا يبدأ معك" *"Quisqueya empieza contigo"*^(١٨)، أكثر من ٩٠ ٠٠٠ طفل تتراوح أعمارهم بين صفر وخمس سنوات وأسرهم، إذ سيُبنى ٢٠٠ مركز جديد في عامي ٢٠١٣ و٢٠١٤ وسيشكل بداية خطة وطنية ستغطي إقليم الجمهورية بكامله^(١٩).

١٩- أما فيما يتعلق بقوات حفظ النظام وتقوية المؤسسات، فإن من المزمع، بالنظر إلى التغييرات التي أُحدثت في القانون التنظيمي الجديد المتعلق بالشرطة الوطنية والمعروض حالياً على مجلس الشيوخ، جعل قوات الشرطة مستقلة عن المديرية المركزية للشؤون الداخلية التي ستشرف على المجلس الأعلى للشرطة وليس على رئيس جهاز الشرطة الوطنية. وسيُكلف المجلس برصد ادعاءات الاعتداء والانتهاكات التي يرتكبها أفراد من الشرطة في حق المواطنين وبالتحقيق فيها.

٢٠- وفيما يخص الهجرة، أنشأ المرسوم رقم ٦٣١-٢٠١١ المذكور أعلاه المجلس الوطني للهجرة الذي يقدم المشورة للدولة في شؤون الهجرة والذي تتمثل وظيفته الأساسية في وضع استراتيجيات وسياسات تتعلق بالهجرة وفي وضع برامج لتنفيذها المؤسسات المعنية.

ثالثاً- الإنجازات في مجال حماية حقوق الإنسان امتثالاً للتوصيات

ألف- الطفل والمراهق

(التوصيات ٨٧-١٤ و ٨٧-٢٣ و ٨٨-٢٧ و ٨٨-٢٩ و ٨٨-٣٠)

٢١- من جملة ما أحرز من تقدم لصالح الطفل والمراهق مواصلة العمل على صياغة نص قانوني لمكافحة "إيذاء الطفل" يتطرق إلى العقوبة الجسمانية أو البدنية من خلال "دليل الرعاية الصحية الشاملة للطفل والمراهق ضحية العنف والإيذاء"^(٢٠).

٢٢- ويجري أيضاً إنفاذ إطار عمل استراتيجي يحدد خارطة طريق ستجعل الجمهورية الدومينيكية "خالية من عمالة الأطفال بحلول عام ٢٠٢٠ ومن أسوأ أشكالها بحلول عام ٢٠١٥". وفي هذا الشأن، نسق كل من المجلس الوطني للطفل والمراهق وائتلاف المنظمات غير الحكومية من أجل الطفل ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) عملية تشاركية على الصعيد الوطني لكي يكون لدى البلد خارطة الطريق الوطنية بحلول نيسان/أبريل ٢٠١٣^(٢١) التي ستشكل أساساً لتنفيذ التوصيات ١ و ٢ و ١١ المنبثقة عن دراسة الأمم المتحدة بشأن العنف ضد الأطفال، التي أُحررت بطلب من الأمين العام للأمم المتحدة. وقد بلغت خارطة الطريق حالياً المراحل النهائية من إعدادها وأرسلت المؤسسات المشاركة بالفعل تعليقاتها التي ستؤخذ بعين الاعتبار لإتمام العملية.

٢٣- وبالإضافة إلى ذلك، لا يزال المجلس الوطني للطفل والمراهق يتلقى المساعدة التقنية من منظمات دولية كاليونيسيف في المسائل المتعلقة بمكافحة العنف الذي يُمارس على الطفل والمراهق.

٢٤- وفيما يتعلق بالقلق الذي أعرب عنه بشأن حصول جميع الأطفال على الخدمات الأساسية كالتعليم والصحة دون إلزامهم بإبراز وثيقة تثبت هويتهم، كشهادة الميلاد مثلاً، فإن إثبات الهوية ليس مطلوباً للحصول على تلك الخدمات في الجمهورية الدومينيكية، مثلما سيتبين من هذا التقرير.

٢٥- ومع ذلك فإن منتدى التنسيق بين المؤسسات والمسمى "اللجنة القانونية المشتركة بين المؤسسات المعنية بالحق في الاسم والجنسية" (لجنة الاسم والجنسية)، التي أنشئت في عام ٢٠٠٥ وترأسها المجلس الوطني للطفل والمراهق، لا يزال يؤدي عمله. وبفضل الدعم التقني الذي تقدمه اليونيسيف، نُفذت أنشطة لتعزيز صدور إعلان الطفل في وقته. وقد تعاون المجلس الانتخابي

المركزي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تنفيذ مشروع تقوية سجل الحالة المدنية والهوية (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢؛ الذي مُدد العمل به إلى غاية عام ٢٠١٣)، بتمويل قدره ٥٧٣ ٩٣٨ دولاراً بدولارات الولايات المتحدة الأمريكية، حتى يتسنى للأطفال والمراهقين غير الحائزين على وثائق هوية الحصول عليها^(٢٢). وعلاوة على ذلك، اعتمد المجلس الانتخابي المركزي ووزارة الصحة، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، سلسلة من التدابير لضمان حصول الطفل الذي يولد في مستشفى من مستشفيات البلد على شهادة ميلاد قبل أن تغادر أمه المستشفى حيث تبدأ العملية بملاء استبيان قبل الولادة الذي يتيح التحقق مما إذا كانت لدى الأم الوثائق الضرورية للتسجيل ومن ثم يمكن تزويد الأم بشهادة ميلاد أو بطاقة هوية وتصويت حتى يتسنى تسجيل المولود الجديد^(٢٣).

٢٦- ومن جهة أخرى وحتى يتسنى تنفيذ أحكام قانون الطفل والمراهق (القانون رقم ١٣٦-٠٣) في مجال التعليم والوقاية وإعادة التأهيل، تجدر الإشارة إلى أن عملية إنشاء مجالس محلية لحماية الحقوق وإعادة تأهيلها ووضع برامج للأسر المتبنية قد بدأت في عام ٢٠١١^(٢٤).

٢٧- وبالمثل، ووفقاً لأحكام المادتين ٤٨ و ٤٩ من القانون رقم ١٣٦-٠٣، تم في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ إصدار المبادئ التوجيهية المتعلقة بالسياسة إزاء الطفولة المبكرة إلى جانب نظام المؤشرات الإحصائية الخاصة بالطفل والمراهق في الجمهورية الدومينيكية وذلك بغرض تسجيل وتخزين ومعالجة البيانات المفصلة والموحدة، الكمية منها والنوعية، بما يتفق مع الفقرتين (و) و(ز) من المادة ٤٣٤ من القانون المذكور. وامتثالاً للفقرة (هـ) من المادة ٢٠ من القانون، أنشئ في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ مجلس التنسيق المعني بالتعاون الدولي في شؤون الطفل والمراهق.

٢٨- وفي شباط/فبراير ٢٠١٢، صدرت الطبعة الثانية من المعايير التي وضعها نظام التعليم الدومينيكي لآداب التعايش وقواعد التأديب المدرسي في المدارس العامة والخاصة. وهي أداة هامة في إرساء أنماط سلوكٍ يتبعها كل من المدرسين والطلاب، وهي تساعد الطلاب في فهم حقوقهم وواجباتهم^(٢٥).

٢٩- ومن ناحية أخرى، هناك مشكلة تعترض الأسر الدومينيكية حالياً، وخاصة منها الأسر ذات الدخل المنخفض، تتمثل في ارتفاع نسبة حمل المراهقات، وهي النسبة التي جعلت الجمهورية الدومينيكية من أوائل بلدان المنطقة التي تسجل أعلى معدلات الحمل المبكر. ونتيجة لذلك، نفذت اللجنة الوطنية لمنع العنف المتري ومكافحته العديد من البرامج الرامية إلى منع حدوث حمل المراهقات بدعم من دوائر في وزارات الصحة والتعليم والشباب وفي مكتب السيدة الأولى ومكتب نائب الرئيس، والتي خصصت لها الحكومة ٣٨٨ مليون دولار بدولارات الجمهورية الدومينيكية لعام ٢٠١٤^(٢٦).

باء- حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

٣٠- من بين أولويات الدولة الاهتمام بالأشخاص ذوي الإعاقة وحماية حقوقهم الإنسانية بوسائل منها الدستور واتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة التي صدّق عليها في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ ودخلت حيز النفاذ في عام ٢٠٠٩ والقانون التنظيمي رقم ٥-١٣ المتعلق بمساواة الأشخاص ذوي الإعاقة في الحقوق مع غيرهم؛ وقانون الإعاقة رقم ٤٢-٢٠٠٠؛ وقانون الضمان الاجتماعي رقم ٨٧-٠١^(٢٧).

٣١- وفي عام ٢٠٠٦، اعتمدت الجمهورية الدومينيكية إعلان عقد الأمريكيتين لحقوق وكرامة الأشخاص ذوي الإعاقة (٢٠٠٦-٢٠١٦) تحت شعار "المساواة والكرامة والمشاركة" كما اعتمدت برنامج العمل الخاص بعقد الأمريكيتين لحقوق وكرامة الأشخاص ذوي الإعاقة (٢٠٠٦-٢٠١٦)، الذي تمت الموافقة عليه في بنما.

٣٢- وتوخياً لهذا الغرض، لا يزال تنفيذ خطة العقد جارياً. والغرض الأساسي منها ضمان ممارسة الأشخاص ذوي الإعاقة حقوقهم في تكافؤ الفرص ممارسة كاملة؛ وضمان استقلالهم الاقتصادي؛ والقضاء على جميع أشكال التمييز التي تعيق تطوّرهم واندماجهم في المجتمع؛ وضمان تمكين الأشخاص المعاقين ومؤسساتهم ومنظمتهم من التأثير في القرارات التي تمس صياغة وتنفيذ السياسات العامة.

٣٣- واتساقاً مع الالتزامات الدولية ومع تقييم النسبة المتوية من الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يعيشون في البلد - والتي تعادل ٨٤٧ ١٦٠ ١ نسمة في المجموع حسب تعداد عام ٢٠١٠، أي ما يمثل ١٢,٣ في المائة من مجموع السكان - شرعت الحكومة في تنفيذ سلسلة من البرامج والخطط والتدابير بغرض تحقيق اندماج الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع ومشاركتهم فيه مشاركة كاملة، وأحدث تلك البرامج والخطط والتدابير ما يلي:

- إبرام اتفاق في حزيران/يونيه ٢٠١٣ بين مديرية المشتريات العامة والمجلس الوطني للمعاقين يلزم المؤسسات باتخاذ خطوات لضمان تلبية شراء السلع أو الخدمات أو الأعمال بالأموال العامة المعايير الوطنية والدولية المتعلقة بتيسير استفادة جميع الأشخاص ذوي الإعاقة منها؛
- التوقيع في ٧ آذار/مارس ٢٠١٣ على "اتفاق تعاون" بين المجلس الوطني للمعاقين والشبكة الأمريكية اللاتينية لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة؛
- تنظيم المجلس الوطني للمعاقين مسيرات في عدة بلديات في عام ٢٠١٣ كجزء من الاحتفالات بمضي قرن على ميلاد خوان بابلو دوارتيه، مؤسس الجمهورية الدومينيكية، من أجل تعزيز إدماج المعاقين في المجتمع وتوعية عامة الناس بشواغل هذه الفئة من السكان^(٢٨).

٣٤- ونظراً إلى الظروف الخاصة التي يعيشها العديد من الأطفال ذوي الإعاقة، أنشأ مكتب السيدة الأولى للجمهورية مركز الرعاية الشاملة للأشخاص ذوي الإعاقة ليكون مرفقاً يوفر لهم الرعاية وإعادة التأهيل.

٣٥- وفضلاً عن ذلك، في بداية عام ٢٠١٣، نظمت نيابة وزارة التجارة والصناعة المعنية بالمشاريع التجارية الصغيرة والمتوسطة والمجلس الوطني للتنافسية والمجلس الوطني المعني بالإعاقة، في إطار البرنامج المسمى "المزيد من المشاريع التجارية الصغيرة والمتوسطة"، أكثر من ٣٠ حلقة عمل عن إنشاء المشاريع لفائدة المعاقين بغرض تطوير المهارات اللازمة لاندماجهم في سوق العمل الوطني. وتنظّم حلقات العمل في مختلف الأقاليم في كل أنحاء البلد، ويشارك في كل واحدة منها ٣٥ شخصاً من ذوي الإعاقة.

٣٦- وعلى الرغم من تلك الجهود، لا يزال من الشواغل القائمة عدم اعتبار الأشخاص المعاقين فئة ضعيفة فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في منظومة الأمم المتحدة؛ إذ ينبغي اعتبارهم كذلك من أجل الحصول على تعاون دولي أكبر في مكافحة المرض لفائدة الأشخاص الذين يعانون منه^(٢٩).

جيم- حقوق المرأة

(التوصيات ٦-٨٧ و ١٥-٨٧ و ١٦-٨٧ و ١٧-٨٧ و ١٨-٨٧ و ١٩-٨٧ و ٢٠-٨٧ و ٢١-٨٧ و ٣٤-٨٧ و ٢٨-٨٨)

٣٧- يرسى الدستور الدومينيكي لعام ٢٠١٠ المساواة بين الجنسين وإنصافهما بوصف ذلك أحد المبادئ الأساسية التي يقوم عليها الدستور مثلما يتجلى في الأحكام التالية:

(أ) مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة وإدانة جميع أشكال التمييز^(٣٠)؛

(ب) التزام الدولة بتعزيز الشروط القانونية والإدارية لتحقيق المساواة الحقيقية والفعلية واعتماد التدابير اللازمة لمنع ومكافحة التمييز والتهميش والضعف والإقصاء^(٣١)؛

(ج) حق المرأة في أن تهي حياة خالية من العنف^(٣٢)؛

(د) تنص الفقرة ٥ من المادة ٣٩ من الدستور على أن الدولة مسؤولة عن تعزيز وضمان أن تكون مشاركة المرأة متوازنة مع مشاركة الرجل في الترشح للمناصب التي تُملأ بالاقتراع العام في الأجهزة التنفيذية وأجهزة صنع القرار في المجال العام وفي إقامة العدل وفي هيئات مراقبة الدولة؛

(هـ) الإقرار بالقيمة الاقتصادية للعمل المنزلي، وبالعلاقات بحكم الواقع، وبالمساواة في الأجر على العمل ذي القيمة المتساوية، وبالمبادرات التشريعية الشعبية وباستخدام لغة تُراعي الاعتبارات الجنسانية في صياغة الدستور^(٣٣).

٣٨- وفي ضوء المواد السالف ذكرها، يمكن اعتبار أن هناك ثلاث فئات من المواد لصالح المرأة، وهو الأمر الذي يشكل تقدماً كبيراً بالنسبة للنساء الدومينيكيات ويشكل بلا ريب أهم المكاسب فيما يتعلق بالحقوق والضمانات الدستورية:

- أولاً، الفئة التي تتناول مباشرة حقوق المرأة؛
- ثانياً، تلك التي تتسم بطبيعة عامة والتي، بموجب مبدأ المساواة، تؤثر ضمناً على النساء؛
- ثالثاً، تلك التي تشكل آليات أو وسائل للمطالبة بالحقوق أو لحمايتها والتي تمنح النساء فرصاً أخرى محددة لممارسة حقوقهن أو للمطالبة بها أو لحمايتها.

٣٩- ومن الأمثلة على ممارسة النساء حقهن في المساواة في المشاركة السياسية وفي مناصب صنع القرار ذات النفوذ في الجمهورية الدومينيكية، هناك ٣٨ امرأة عضواً في البرلمان، أي أنهن يمثلن ٢٠,٨ في المائة من أعضاء مجلس النواب، وهن ثلاثة أعضاء في مجلس الشيوخ، أي أنهن يمثلن ٩,٤ في المائة من أعضاء مجلس الشيوخ. وفي انتخابات عام ٢٠١٠، انتُخبت ١٢ امرأة عُمدة، أي أن النساء يمثلن ٧,٧ في المائة من مجموع الأشخاص الذين انتُخبوا لشغل هذا المنصب، وهي نسبة تفوق بنقطتين المعدل العالمي الحالي. أما فيما يتعلق بالعضوية في المجالس البلدية، فقد سجلت النساء للمرة الأولى في التاريخ الحصة القانونية الدنيا البالغة ٣٣ في المائة في الفترة ما بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٦^(٣٤).

٤٠- ومن الجدير بالذكر أيضاً انتخاب امرأة للمرة الثانية كي تشغل منصب نائب رئيس الجمهورية في أيار/مايو ٢٠١٢ في الفترة الرئاسية ما بين عامي ٢٠١٢ و٢٠١٦. وكانت المرة الأولى التي شغلت فيها امرأة هذا المنصب في الفترة الرئاسية ما بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٤.

٤١- وتصديداً لمشكلة العنف الذي يمارس على المرأة، قامت وزارة شؤون المرأة، بدعم من مختلف المؤسسات المكلفة بالمقاضاة والتحقيق في الجرائم والجرح، كمكتب المدعي العام ووزارة الداخلية والشرطة وجهاز الشرطة الوطنية، بإنشاء عدد من الآليات لضمان توفير الحماية وسبل الوصول إلى القضاء لضحايا الإيذاء الجسدي والنفسي، تُذكر منها على الخصوص:

- مكتب المدعي العام المساعد المكلف بشؤون المرأة الذي أنشئ في عام ٢٠٠٧، والذي لا يزال يؤدي وظائفه وتمثل ولايته في قيادة ورصد الإجراءات المتعلقة بإجراء التحقيقات وعقد جلسات المحاكمة الجنائية في قضايا العنف على النساء، وفي رصد أي عوامل أخرى تمس بحقوقهن وبفرصهن في الوصول إلى العدالة بلا عوائق؛
- مكاتب إنصاف الجنسين في المؤسسات، بما في ذلك وزارة الداخلية والشرطة وجهاز الشرطة الوطنية^(٣٥)؛
- الإدارة الوطنية لخدمة الضحايا في مكتب المدعي العام؛

- وحدات متخصصة في الرعاية الشاملة لمعالجة حالات العنف القائم على نوع الجنس والعنف الجنسي والأسري، التي أنشئت داخل كل مكتب من مكاتب المدعين الإقليميين الموجودة في الإقليم الوطني. وبنهاية عام ٢٠١٣، سيبلغ عدد تلك المكاتب ٣٢ مكتباً مما سيؤدي إلى زيادة عدد الموظفين في تلك الإدارات؛
- اللجنة المشتركة بين المؤسسات لحماية النساء المهاجرات وغايتها تنفيذ تدابير لصالح المهاجرات الضعيفة حالتهن؛
- مكاتب الإعلام والإرشاد لمنع حدوث بيع الأشخاص والاتجار بهم الموجودة في المكاتب الإقليمية والبلدية التابعة لوزارة شؤون المرأة؛
- خطوط نجدة هاتفية مجانية مخصصة للأشخاص الذين يتعرضون للعنف (خط الحياة *Línea VIDA*) وخط النجدة (*Línea de Auxilio*)، تقدم منذ عام ٢٠١٢ خدمة متواصلة ٢٤ ساعة في اليوم و٣٦٥ يوماً في السنة، إلى جانب ٩ سرديات إقليمية لغوث ضحايا العنف والإيذاء وسوء المعاملة الأسريين، مما أدى إلى خفض حالات قتل الإناث بنسبة ٢٦ في المائة مقارنة بالشهور الأولى لسنة ٢٠١٢ و٢٠١٣؛
- مكاتب التمثيل القانوني للدفاع عن حقوق الضحايا؛
- منذ عام ٢٠٠٣، استمرار مراكز استقبال ولجوء النساء والأطفال والمراهقين ضحايا العنف الأسري في أداء مهامها^(٣٦). ومن المزمع إنشاء داري استقبال جديدين في عام ٢٠١٣ نظراً لتصاعد العنف وإلى الحاجة إلى طاقة إيوائية أكبر. وفي الفترة ما بين عامي ٢٠٠٨ و٢٠١٢، حصل ١٩٣ ١ شخصاً على المأوى. وفي عام ٢٠١٢ وحده، كانت ١٤٧ امرأة تعرضن لخطر الموت المحقق بسبب العنف يتلقين الرعاية في المراكز؛
- الاتفاق المبرم في آب/أغسطس ٢٠١٣ بين مؤسسة التموين الاقتصادي التابعة للدولة ومكتب المدعي العام لإقليم سانتو دومينغو والنيابة العامة من أجل توفير حصص غذائية للنساء ضحايا العنف^(٣٧).

٤٢ - وفيما يتعلق بالتحقيق والمقاضاة الفعليين في أعمال العنف القائم على نوع الجنس والعنف الأسري، تجدر الإشارة، ضمن مجموعة متنوعة من خيارات الرعاية المتاحة للنساء، إلى أنه تم في عام ٢٠٠٩ رفع ٤٠٣ ٥٢ شكاوى في المجموع، بينما كانت قد سُجلت ٥٣٤ ٥٨ شكاوى في عام ٢٠١٠ حيث لا تزال ٩٧٠٦ دعاوى في المجموع قيد نظر المحاكم من بين الشكاوى التي رُفعت على مدى سنتين. وبحلول عام ٢٠١١، تم تلقي ١٧٧ ٦٦ شكاوى لا تزال ٩٤٢ ٢٠ شكاوى منها معروضة على القضاء - ويشكل ذلك زيادة كبيرة نتجت عن سلوك نهج جديد في مكافحة هذه الجريمة الخطيرة.

٤٣- ومن أجل ترسيخ سبل منع العنف الذي يُمارَس على المرأة وتنظيم حملات وتنفيذ خطط وبرامج واستراتيجيات تضمن حصول النساء على المعلومات الضرورية بشأن حقوقهن والاستفادة من آليات الحماية المتاحة عن طريق الوصول إلى العدالة والمراكز الصحية على النحو الواجب، بدأ العمل على الأمور التالية:

- اعتماد فكرة تنظيم حملة وطنية بناءً على اقتراح الأمين العام للأمم المتحدة تحت عنوان "لنتّحد من أجل إنهاء العنف على المرأة" ومن إعداد وزارة شؤون المرأة في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، وحظيت الفكرة بدعم أكثر من ٧٠٠ مؤسسة من القطاعين العام والخاص^(٣٨) وتشارك جميعها في تنظيم دورات تدريبية وندوات ومحاضرات وفي ترويج وتوزيع مطبوعات الحملة^(٣٩) التي يتم نشرها على نطاق واسع عن طريق تنظيم أنشطة شتى وعبر وسائل الإعلام الوطنية^(٤٠)، ومن خلال عملية تربوية تعتمد على ثلاثة أدلة معدة للمدرّسين وللشباب والنساء، وهذه العملية بدورها جزء من الحملة التي تنظّم تحت عنوان "تعبئة المجتمع لتجني النساء حياة خالية من العنف في الجمهورية الدومينيكية"^(٤١)؛
- إطلاق مكتب المدعي العام في عام ٢٠١٢ حملة بعنوان "وعد الرجال" ترمي إلى التوعية بثقافة السلام واحترام المرأة منعاً لحدوث جرائم قتل الإناث، في المقام الأول، وأيضاً من أجل نشر تلك الثقافة على الصعيد الوطني عبر وسائل الإعلام الوطنية؛
- الخطة الوطنية لإنصاف الجنسين ٢٠٠٧-٢٠١٧^(٤٢) التي تستند إلى ثلاثة جوانب استراتيجية هي: (أ) المساواة بين الجنسين من منظور حقوق الإنسان؛ (ب) تعميم وتركيز تدخلات رائدة شديدة الأثر؛ (ج) وضع آليات مؤسسية للتنسيق والإعداد من أجل تنفيذ الخطة. ومن الجوانب الاستراتيجية الأخرى إنشاء نظام المؤشرات لمتابعة ورصد تنفيذ المرحلة الثانية من الخطة الوطنية لإنصاف الجنسين؛
- الخطة الاستراتيجية الوطنية لتعميم المنظور الجنساني في قطاع الصحة ٢٠١٢-٢٠١٧: وتفعّل هذه الخطة الأولوية السادسة في خطة الصحة العشرية للفترة ما بين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠١٥ من أجل توفير الإرشاد بشأن مجموعة الإجراءات التي سيتم تنفيذها من أجل تعميم المنظور الجنساني في نظام الصحة؛
- الخطة الاستراتيجية لمنع حمل المراهقات ٢٠١١-٢٠١٦: تقوم هذه الخطة على منظور جنساني ونهج قائم على حقوق الإنسان والغرض منها إنشاء وتقوية آليات على الصعيدين الوطني والمحلي لتنفيذ سياسات ترمي إلى خفض معدلات حمل المراهقات، بوسائل منها رصد مخصصات من الميزانية والمساءلة عن تنفيذها؛
- الخطة الجنسانية الاستراتيجية لوزارة العمل ٢٠٠٩-٢٠١٣: يتمثل الغرض منها في إدماج المنظور الجنساني في أهداف ووظائف وزارة العمل عن طريق تدابير لتعزيز إنصاف الجنسين والمساواة بينهما انطلاقاً من البنية الهرمية والوظيفية للوزارة؛

- **الاتفاق المبرم** بين اللجنة الوطنية لمنع ومكافحة العنف الأسري والخطة الاستراتيجية لحماية المرأة وللكشف عن العنف الذي يمارس عليها والعنف المتزلي ورعاية ضحاياها ومعاينة مرتكبيه للفترة ما بين عامي ٢٠١١ و ٢٠١٦ التي ترأسها وزارة شؤون المرأة^(٤٣)؛
- **المنشورات والأبحاث** التي تتناول حصول السكان الدومينيكيين جميعهم على المعلومات المتعلقة بأمور منها البعد الجنساني والأطفال والمراهقون والأسرة^(٤٤)؛
- **عملية استعراض ومواءمة المنشور المعنون** "دليل حقوق العمل للمرأة" الصادر في أوائل عام ٢٠١٣ عن وزارة العمل^(٤٥)؛
- **برنامج التدريب والتوعية** الذي وضعه المجلس المركزي الانتخابي بشأن المساواة بين الجنسين والعنف في حق المرأة، كتعميم المنظور الجنساني في المؤسسات العامة.

٤٤ - وكجزء من التدريب الذي يقدمه مكتب المدعي العام للجمهورية للمدعين العامين ولمنسقي وحدات رعاية ضحايا العنف القائم على نوع الجنس، وضع المكتب بروتوكولاً يجب اتباعه لمنع وقوع جرائم قتل الإناث. ويأمر البروتوكول المدعين العامين والمنسقين بالامتناع عن إصلاح ذات البين بين الأزواج عندما تكون حياة المشتكية في خطر وعندما يكون مجوزة من يُدعى أنه المعتدي سلاح ناري كما يأمرهم بمصادرة السلاح في الوقت نفسه. وفي مثل هذه الحالات، تعطى الأولوية لضمان سلامة المرأة التي وقعت ضحية العنف أو تتلقى أي تهديد بالعنف ويتم التعامل مع مرتكب العنف فيما بعد. ولا يمكن قبول الصلح إلا بعد دراسة الحالة دراسة معمّقة وعندما يُستنتج من مختلف المقابلات وبراهين الخبراء أن المسألة بين الزوجين لا تعدو أن تكون خلافاً في الرأي.

٤٥ - ونتيجة للتدابير السالفة الذكر، تُعرب الجمهورية الدومينيكية عن سرورها للإعلان عن حدوث انخفاض بنسبة ٤٢,٣١ في المائة في الفترة ما بين كانون الثاني/يناير وحزيران/يونيه ٢٠١٣، مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠١٢، في عدد الوفيات الناجمة عن العنف الأسري. فقد بلغ عدد حالات قتل الإناث في عام ٢٠١٣ ثمان حالات في كانون الثاني/يناير وحالة واحدة في شباط/فبراير و ٨ حالات في آذار/مارس و ٦ في نيسان/أبريل و ٥ في أيار/مايو و ٢ في حزيران/يونيه. بينما بلغ ذلك العدد، في عام ٢٠١٢، ٨ في كانون الثاني/يناير و ١٠ في شباط/فبراير و ١١ في آذار/مارس و ٩ في نيسان/أبريل و ٦ في أيار/مايو و ٨ في حزيران/يونيه^(٤٦).

دال - التمييز العنصري

(التوصيات ٨-٨٧ و ١٠-٨٧ و ٧-٨٧ و ٩-٨٧ و ١٢-٨٧ و ٤١-٨٧)

٤٦ - من واجب الجمهورية الدومينيكية، بوصفها دولة متعددة الإثنيات والثقافات، ومثلما أعلنت عن ذلك سابقاً أمام المجتمع الدولي، أن تواصل جهودها لتعزيز حماية جميع

ضحايا التمييز العنصري وتقوية الضمانات لهم، وقد اتخذت، وفقاً لما جاء في البيان الوارد في الفقرة ٣٥ من تقريرها الوطني الأول في إطار الاستعراض الدوري الشامل، عدداً من التدابير لمنع أي تصرف ينطوي على تحامل بدافع التمييز أو للمعاقبة عليه.

٤٧- وانسجماً مع ما جاء أعلاه، أصدر مكتب المدعي العام للجمهورية:

(أ) القرار رقم ٠٠٠٠٠٠١٩، المؤرخ ٤ آذار/مارس ٢٠١٣، الرامي إلى منع جميع أشكال التمييز التي تعوق وصول الأشخاص إلى المرافق القضائية بناءً على هندامهم وعلى بنيتهم الجسمانية أو أحدىتهم أو مظهرهم العام^(٤٧)؛

(ب) القرار رقم ٠٠٠٠٠٠٥١، المؤرخ ١٥ أيار/مايو ٢٠١٣، الذي يأمر أعضاء النيابة العامة بالمقاضاة على جميع أشكال التمييز التي قد ترتكبها المؤسسات الترفهية الاجتماعية في البلد والتي تعيق دخول الأشخاص إليها بناءً على بنيتهم الجسمانية أو لون بشرتهم أو مكاتتهم الاجتماعية أو غير ذلك من الاعتبارات.

٤٨- وبالإضافة إلى ذلك، وبالنظر إلى التعليقات العديدة التي وردت بشأن التمييز في حق المواطنين الهايتيين، فقد نشر المكتب الوطني للإحصاء في نيسان/أبريل ٢٠١٣ نتائج أول استقصاء وطني بشأن المهاجرين في الجمهورية الدومينيكية (ENI-2012)^(٤٨)، بدعم من الاتحاد الأوروبي وصندوق الأمم المتحدة للسكان. ويجري عرض نتائج الاستقصاء على مؤسسات حكومية مختلفة حتى تتسنى لها صياغة سياسات عامة موجهة لأكثر من ٦٣٢ ٥٢٤ مهاجراً يعيشون في البلد أغلبهم هايتيون، في مجالات التعليم والصحة والهجرة والعمل والشؤون الخارجية. وسيكون الاستقصاء أداة مفيدة لتطبيق التدابير الإيجابية بكفاءة على الاستراتيجية الإنمائية الوطنية والخطة الوطنية المتعددة السنوات في القطاع العام.

٤٩- ويتمثل المعيار الرئيس الذي استخدم في الاستقصاء المذكور في أصل الشخص إلى جانب البلد الأصلي لوالديه، واستعمل فيه ثلاثة استبيانات لجمع المعلومات: '١' استبيان أساسي يهتم البيت أو المنزل؛ '٢' استبيان فردي مخصص للمهاجرين إلى الجمهورية الدومينيكية أو للأشخاص من الشعوب الأصلية الذين يعيشون في بيوت ومساكن عادية؛ '٣' استبيان فردي خاص بالمهاجرين إلى الجمهورية الدومينيكية أو للأشخاص من الشعوب الأصلية الذين يعيشون في أماكن أخرى^(٤٩).

٥٠- وبما أن أغلبية المهاجرين في البلد هم من مواطني هايتي وسعيًا إلى زيادة الدعم المقدم من الشعب الدومينيكي إلى شعب هايتي، خاصة بسبب الزلزال الأخير الذي حدث في عام ٢٠١٠، أُعيد إنشاء اللجنة الثنائية الدومينيكية - الهايتية.

٥١- وقد نظمت وزارة الشؤون الخارجية بالتعاون مع المجلس الوطني للطفل والمراهق واللجنة الثنائية الدومينيكية - الهايتية عدداً متنوعاً من المحاضرات والزيارات والاجتماعات وحلقات العمل ومشاريع التنسيق الثنائية بين البلدين من أجل استحداث أداة لتوفير الرعاية

والحماية للأطفال والمراهقين المتضررين من هذه الكارثة المريعة. وقد أدى ذلك بالجلس الوطني للطفل والمراهق إلى إعداد بروتوكول لحماية الأطفال والمراهقين الهايتيين الذين تضرروا من الحالة الموصوفة أعلاه بالتنسيق مع وكالات تابعة للأمم المتحدة (اليونيسيف ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة) ومع منظمات غير حكومية.

٥٢- والمراد من بروتوكول الحماية المذكور توفير الإرشاد للمؤسسات الحكومية وغير الحكومية في البلد بشأن رد الفعل الإنساني الواجب لحماية حقوق الأطفال والمراهقين الهايتيين وأسرهم المتضررين من تلك الكارثة الطبيعية.

٥٣- ولتنفيذ البروتوكول، تم تحديد ست فئات من الضعفاء كالتالي: الأطفال والمراهقون في المستشفيات؛ والأطفال والمراهقون في مراكز الإيواء المؤقتة؛ وأطفال الشوارع؛ والمعاقون؛ والأطفال والمراهقون من أسر ضعيفة الحال؛ والأطفال والمراهقون في حالات ضعف (الذين تم التخلي عنهم أو تهريبهم أو الاتجار بهم أو استغلالهم جنسياً أو تبيهم على نطاق دولي أو الذين هم في حالة عبور، إلخ). وحسب الإحصاءات المتعلقة ببروتوكول الحماية، تلقى ٤٠٧ أطفال ومراهقين الرعاية وتمت مواكبة ٢٦١ منهم، وكان ٤٠ منهم منفصلين عن أسرهم و١٠٦ منهم غير مصحوبين.

٥٤- وللحديث مجدداً عن عمل اللجنة الثنائية الدومينيكية - الهايتية، لا تزال هذه اللجنة تؤدي مهامها وتنظم أنشطة متنوعة بهدف تعزيز التعاون الثنائي بين الجمهورية الدومينيكية وهايتي.

هاء- الحقوق الثقافية

(التوصية ٨٧-١١)

٥٥- فيما يتعلق بالاندماج الثقافي ومساهمات مختلف المجموعات الإثنية في الثقافة الدومينيكية، تجدر الإشارة بوجه خاص إلى البرامج والأعمال التي تمت بلورتها بقصد إبراز مساهمة المنحدرين من أصل أفريقي ومن جملتها نشر كتب وتنظيم محاضرات أكاديمية؛ وتنظيم مهرجانات وكرنفالات؛ وتشديد مآثر رمزية لتخليد ذكرى زعماء؛ ومنح جوائز على مساهمات المنحدرين من أصل أفريقي والمشاركة في جميع التظاهرات التي نظمت للاحتفال بالسنة الدولية للسكان المنحدرين من أصل أفريقي في عام ٢٠١١. وتعكف وزارة الثقافة حالياً على طلب العروض لتنفيذ مشاريع ثقافية في جميع مناطق البلد، تتيح لكل مجتمع محلي ومجموعة ثقافية فرصة تقديم مقترحاتها لتنفيذ مشاريع ستغطي كلفتها من الميزانية الوطنية.

واو - الاتجار بالأشخاص وتهريبهم (التوصية ٨٧-٢٢)

٥٦ - من أحدث الإنجازات في مجال مكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريبهم التقرير الذي وضعته وزارة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية عن هذا الموضوع في عام ٢٠١٢ ونُشر في عام ٢٠١٣. وجاء في التقرير أن الجمهورية الدومينيكية لا تزال تقع في الفئة الثانية، إلا أنه يبين الجهود الكبيرة الذي يُبدل من أجل التصدي لهذه الجريمة^(٥٠).

٥٧ - وفي الفترة ما بين عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠، أُقيمت دعاوى قضائية في ٢٥ حالة، بينما أُحيلت إلى المحاكم ٦٣ حالة في عام ٢٠١١. وفي عام ٢٠١٢، أُدين ثلاثة أشخاص بهذه الجريمة اثنان منهما من هايتي حُكم عليهما بالسجن ١٥ عاماً لابتجارهما باثني عشر قاصراً من جنسية هايتية تتراوح أعمارهم ما بين الثامنة والرابعة عشرة لأغراض الاستغلال في العمل؛ وحُكم على الثالث بعشرين سنة سجناً ويتعلق الأمر بامرأة دومينيكية كانت تُخضع ابنها البالغ من العمر ثماني سنوات للاستغلال الجنسي. وحتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، طُبقت إجراءات الإكراه على ١٨ شخصاً آخرين بسبب هذه الجريمة. وتم أيضاً إنقاذ ٦١ شخصاً تلقوا المساعدة من هيئات تابعة للدولة.

٥٨ - ومن الجدير بالذكر أيضاً إنشاء مكتب المدعي الخاص بمكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريبهم بموجب القرار ٠٠٣-٢٠١٣، الصادر عن المجلس الأعلى للنيابة العامة. وفي ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١٣، وبموجب الرسالة رقم ٠٠٧٨٨، أمر مكتب المدعي العام للجمهورية جميع أعضاء النيابة العامة باتخاذ إجراءات فورية وشديدة لمكافحة القوادة والاتجار بالأشخاص، بما يتفق مع القانون^(٥١).

٥٩ - وأثناء الشهور الأولى من عام ٢٠١٣، نُفذت العديد من العمليات المشتركة بين الوكالات شارك فيها مكتب المدعي العام والمديرية العامة للهجرة وجهاز الشرطة الوطنية والمجلس الوطني للطفل والمراهق والمنظمة الدولية للهجرة والوكالة الأمريكية لإنفاذ قوانين الهجرة والجمارك، إلى جانب منظمات أخرى، بالتنسيق مع مكتب المدعي الخاص الجديد المعني بمكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريبهم. ونُفذت أبرز تلك العمليات في ١٥ أيار/مايو ٢٠١٣ حيث أُنقذ ٥٨ قاصراً يحملون الجنسية الهايتية وقُبض على ٥٨ بالغاً يحملون الجنسيتين الدومينيكية والهايتية وأُتهموا بجريمة الاتجار.

زاي - نظام السجون

(التوصيات رقم ٨٧-٢٤ و ٨٧-٢٥ و ٨٧-٢٦ و ٨٧-٢٧)

٦٠ - فيما يتعلق بنظام السجون الدومينيكي نود التأكيد على أنه يتطور باستمرار وعلى أن غايته القصوى هي إعادة إدماج الأشخاص المحرومين من حريتهم. وهناك في الوقت

الراهن ١٧ مركزاً إصلاحياً يأوي أكثر من ١٠.٠٠٠ سجين وتُبدل، في الوقت نفسه، الجهود من أجل إدماج السجون التي تعمل وفقاً للنظام القديم في نظام السجون الجديد.

٦١- وبموجب النظام الجديد، تتمثل طريقة العمل في حالات تقديم الشكاوى على العاملين في السجن أو من يُسمون الحراس، في إمكانية اتصال جميع السجناء وأفراد أسرهم بموظفي السجن الذين يأخذون علماً بالادعاءات ويحيلونها إلى إدارة الاستخبارات والتحقيقات التابعة لنظام السجون. وإذا ما ثبت على العامل أو الحارس سوء السلوك، فإنه يُعاقب و/أو يُقدم إلى العدالة^(٥٢).

٦٢- وإلى جانب ذلك، تنشر وحدة حقوق الإنسان في مكتب المدعي العام للجمهورية بدورها معلومات عن حقوق الإنسان وتروّج لها بوصف ذلك من مهامها الرئيسية من أجل تشجيع السلوك الذي يُطلب إلى العاملين في السجون الدومينيكية التقيد به. وقد عُقدت عدة دورات وحلقات دراسية أساسية عن هذه المسائل في النيابة العامة في عام ٢٠١٢، بالتنسيق مع المدرسة الوطنية للنياحة العامة وذلك بغرض توسيع نطاق الحلقات الدراسية لكي يتسنى تنسيقها مع جهاز الشرطة الوطني والقوات المسلحة والأكاديمية الوطنية للسجون.

حاء- الحق في الضمان الاجتماعي وفي مستوى معيشي لائق (التوصيتان ٨٧-٣٠ و ٨٧-٣١)

٦٣- فيما يخص القضاء على الفقر وانعدام الأمن الغذائي في صفوف أشد السكان ضعفاً في البلد، شرعت الحكومة المركزية ابتداءً من عام ٢٠١٢ في تنفيذ تدابير إيجابية متنوعة، من جملتها إصدار المرسومين رقم ٤٨٨-١٢ و ٤٨٩-١٢، بتاريخ ٢١ آب/أغسطس ٢٠١٢، اللذين ينصّان على دمج برنامج التقدم ومراكز التكنولوجيا المجتمعية، بإدارة برنامج التضامن ومكتب تنسيق السياسات الاجتماعية. ويحمل المشروع الناتج عن ذلك الإدماج عنوان "التقدم بالتضامن" وتتمثل الغاية الأساسية منه في إخراج أكثر من ٤٠٠.٠٠٠ أسرة معيشية من الفقر المدقع ورفع ١.٥٠٠.٠٠٠ شخص من حالة الفقر إلى الطبقة الوسطى وضمان شمول ٢٠٠.٠٠٠ أسرة أخرى بخدمات بطاقة التضامن.

٦٤- وقد نُجح برنامج "التقدم بالتضامن" في إشراك الأسر الفقيرة في عملية تنمية شاملة عن طريق القيام بمهام مشتركة تنطوي على تحويلات نقدية تساهم في تحقيق الأمن الغذائي والتغذوي لأفراد الأسرة. ويشجع البرنامج أيضاً على تنفيذ التدابير التعليمية التي تيسر حصولهم على فرص عمل أفضل وممارسة حقوقهم المدنية^(٥٣).

٦٥- ويتبين من الاستراتيجيات المشتقة التي نُفذت في الفترة ما بين آب/أغسطس ٢٠١٢ وأيار/مايو ٢٠١٣ أن ٦٢٣.٩٠٢ من الأسر استفادت من مساعدة مالية مباشرة لشراء أغذية أساسية، إذ ساهمت الدولة بمبلغ قدره ٨٠٠,٠٠٠ ١٤١ ٢٩٧ ٤ دولار

بدولارات الجمهورية الدومينيكية؛ وحصلت ٢٥٠ ٧٢٤ أسرة على معونات مالية لشراء غاز النفط المُسَيَّل للاستعمال المنزلي (بونجاز)، إذ مولت الدولة ذلك بمبلغ قدره ٦١٦,٠٠ ٣٦٤ ١ ٧٤٤ دولاراً بدولارات الجمهورية الدومينيكية؛ وحصلت ٣٢٥ ٥٢٦ أسرة على معونات مالية لتغطية استهلاكها من الطاقة (بونولس)، بكلفة بلغت ١٢,١٢ ٠٢٧ ٧٨٠ ١ ٩٥٩ دولاراً بدولارات الجمهورية الدومينيكية؛ وحصلت ٨٩٧ ٢٨٥ أسرة على حوافز للانتظام في حضور المدارس، بمساهمة قدرها ٣٠٠ ٠٠٤ ٦٥٠ دولار بدولارات الجمهورية الدومينيكية؛ واستفاد ما مجموعه ٨٩١ ٢٥ أسرة في إطار برنامج "التقدم بالتضامن" دون أن تكون مشمولة بنظام التضامن المتكامل للاستفادة من التحويلات المشروطة.

٦٦- ونتيجة لتنفيذ تلك التدابير، حصل البلد مؤخراً على اعتراف منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة بصفته أحد البلدان العشرين التي حققت في عام ٢٠١٢ نجاحاً كبيراً في مكافحة الجوع وفي تحقيق الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية^(٥٤).

٦٧- وحتى هذا التاريخ، وعلى الرغم من الإنجازات التي حققتها رئاسة خطة المساعدة الاجتماعية، فإن الغاية العامة لا تزال تتمثل، على الرغم من القيود الاقتصادية الحالية التي تواجهها الدولة، في مواصلة تنفيذ برامج ومشاريع تساعد على الحد من الفقر الذي لا يزال كامناً في المجتمع الدومينيكي.

طاء- الحق في الصحة والضمان الاجتماعي (التوصيتان ٨٧-٣٢ و ٨٧-٣٣)

٦٨- يشهد قطاع الصحة الدومينيكي حالياً عملية إصلاح وتحديث أدت إلى تنفيذ خطة عام ٢٠١٢ القائمة على خطوط العمل المحددة في الاستراتيجية الإنمائية الوطنية، وفي الأهداف الإنمائية للألفية، وفي خطة الصحة العشرية، وفي الخطة الوطنية المتعددة السنوات الخاصة بالقطاع العام للفترة ما بين عامي ٢٠١١ و ٢٠١٤، وفي الأجندة الاستراتيجية للصحة، والالتزامات الدولية، والأجندة الاستراتيجية للمجلس الوطني للصحة، وفي الخطط التنفيذية التي وضعها كل فرع من فروع المؤسسة.

٦٩- والغرض من استراتيجيات وأعمال الخطة هو تلبية احتياجات الصحة العمومية وتركز الخطة بالأساس على المشاكل التالية: وفيات الأمهات، ووفيات الرضع، والأمراض التي يمكن الوقاية منها بالتطعيم، وأمراض دينغي والمالاريا والسل وفيروس نقص المناعة البشرية والأمراض المعدية التي تنتقل من الحيوان إلى البشر. وتقوم الخطة على تقوية الرعاية الصحية الأساسية على صعيد كل من الرعاية الأساسية والمتخصصة عن طريق ضمان مستويات فعالة للتغطية بالتطعيم، وحصول السكان على الأدوية، إلى جانب تحسين الهيكل الأساسي لشبكة خدمات الرعاية عن طريق زيادة في الميزانية السنوية بلغت ٣٧,٠٥٤ ١٤٨ ٥٣ ٣٢٥ دولار

بدولارات الجمهورية الدومينيكية في المجموع لعام ٢٠١٢^(٥٥)، مقارنةً بعام ٢٠١١ عندما بلغ مجموع المخصصات من الميزانية ٤١ ٧٥١ ٢٢٨ ٣٤٣,٠٠ دولاراً بدولارات الجمهورية الدومينيكية^(٥٦)، وفي عام ٢٠١٠ عندما بلغ مجموعها ٣٦ ٠٣٣ ٠٠٠ دولار بدولارات الجمهورية الدومينيكية^(٥٧).

٧٠- ومن ميزانية عام ٢٠١٢، رُصدت نسبة ١٠ في المائة من المبلغ المذكور أعلاه للهايتيين المحتاجين إلى الخدمات المقدّمة في مراكز الصحة الدومينيكية، بغض النظر عن مركزهم القانوني من الهجرة، دون أن يشمل ذلك أشكالاً أخرى من الرعاية المقدمة في قطاع الصحة.

٧١- وبناءً على ما أُحرز من تقدم في زيادة العرض وفيما يخص إدارة الخدمات، نجحت دوائر الصحة الإقليمية في الحفاظ على اتجاه زيادة الخدمات المقدمة لعامة الجمهور عن طريق مراكز الصحة الأولية والمتخصصة. وبنهاية عام ٢٠١٢، كانت لدى قطاع الصحة ١ ٧١٤ وحدة من وحدات الرعاية الصحية الأساسية، تعمل ١ ٣٣٨ وحدة منها في المجموع داخل مراكز الخدمات الصحية الأولية على نطاق البلد ككل؛ وتمثل أكثر من ٩٠ في المائة من الرعاية المقدمة للسكان ذوي الأولوية، ولا سيما الأسر التي تتلقى إعانات من نظام الضمان الاجتماعي الدومينيكي والأسر المحدودة إمكانياتها وغير المنتسبة إلى ذلك النظام. وهناك ١٥٤ مؤسسة على مستوى البلد ككل تعمل في المستوى المتخصص لكي تقوم بإدارة جميع الخدمات أفقياً^(٥٨).

٧٢- ومن البيانات الإحصائية المتوفرة عن خدمات الصحة على صعيد الرعاية الأساسية: تلقى ٤ ١٤٦ ٤٥١ شخصاً الرعاية في عام ٢٠١٠، و٤ ٩٤٨ ٩٩٤ شخصاً في عام ٢٠١١؛ و٤ ٩٦٦ ٦٧٠٨ شخصاً في عام ٢٠١٢. أما على صعيد الرعاية المتخصصة، فقد تلقى خدمات الرعاية ١٩ ١٠٩ ٥٦٦ شخصاً في عام ٢٠١٠؛ و٢١ ٩٧٤ ٨٥٨ شخصاً في عام ٢٠١١؛ و٢١ ٥٤٩ ٩٥٥ شخصاً في عام ٢٠١٢. وبلغ مجموع عدد السكان الذين استخدموا الشبكة العامة للخدمات ٢٣ ٢٥٦ ٠١٧ شخصاً في عام ٢٠١٠؛ و٢٦ ٩٦٩ ٨٠٦ أشخاص في عام ٢٠١١؛ و٢٨ ٢٥٨ ٤٥١ شخصاً في عام ٢٠١٢.

٧٣- وقد أدى بناء شبكات الخدمات الصحية إلى تحسين تنظيم الرعاية الصحية حيث أُزيلت الثغرات والتداخلات في عرض الخدمات بعد إنشاء شبكة نموذجية وفقاً للالتزامات الناشئة عن اتفاقات الإدارة السارية على مدى السنوات الثلاث الأخيرة. وبالإضافة إلى ذلك، أُلغيت في ٥ آب/أغسطس ٢٠١٣ الرسوم التي كانت تفرضها مراكز الصحة العامة، فارتفع بذلك معدل حصول السكان الدومينيكيين على الخدمات بالجمان، وعوّضت الدولة ذلك عن طريق تقديم الدعم لتغطية التكاليف الداخلية للمرافق الصحية، كالمواد القابلة للاستهلاك التي تُستخدم لإجراء مختلف الفحوص على المرضى، وغير ذلك من المواد^(٥٩).

نظام الضمان الاجتماعي

٧٤- بعد مرور اثني عشر عاماً على إنشاء نظام الضمان الاجتماعي الدومينيكي، بسن القانون رقم ٨٧-٠١^(٦٠)، يجري إنشاء وتشغيل مؤسسات عامة وعدد من مرافق الخدمات الصحية الخاصة والمختلطة، وهيئات إدارة المخاطر الصحية وصناديق المعاشات، من ضمن مؤسسات أخرى. وقد بدأ نظام الضمان الاجتماعي عملياته بتوفير خطة التأمين الصحي المدعوم للأسر عن طريق تقديم خدمات خطة الصحة الأساسية لأشد الفئات ضعفاً في المنطقة الصحية الرابعة (إقليم براهونا وياهووروكو)، ثم تدريجياً إلى أقاليم أخرى، إلى أن تحققت تغطية البلد بكامله. واعتباراً من ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٣، بلغ عدد المنتسبين إلى نظام الضمان الاجتماعي ٢ ٣٥٧ ٠٨٩ منتسباً على الصعيد الوطني.

٧٥- وقد سجل عدد الأشخاص المنتسبين لخطة التأمين المساهم الخاص بالمسنين وذوي الإعاقة والباقيين على قيد الحياة في الوقت الراهن ارتفاعاً فبلغ ٤٤٩ ٢٧١٤ ٤٧،٦ منتسباً، ٤٧،٦ في المائة منهم لا يزالون يدفعون اشتراكهم. وحتى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٣، بلغت قيمة موجودات صناديق المعاشات ٢٠٦ ٠٨٠،٩٢ دولاراً بدولارات الجمهورية الدومينيكية، بحيث تشكل ٨،٩ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

٧٦- وفيما يتعلق بخطة الخدمات الصحية التابعة لخطة التأمين الصحي الأسري المساهم، فقد بلغ عدد المنتسبين إليها ٢ ٧٠٨ ٤١٥ منتسباً بنهاية شباط/فبراير ٢٠١٣، ٢٠١٣ ١ ٢٤٩ ٠٣٩ منهم أعضاء و٣٧٦ ٤٥٩ ١ منهم معالاً، بمعدل إعالة يبلغ ١،١٧، أي ١١٧ معالاً لكل ١٠٠ منتسب.

٧٧- وبناءً على ما سبق، يُلاحظ النمو الكبير الذي شهده نظام الضمان الاجتماعي الدومينيكي في عام ٢٠١٣ مقارنة بالسنوات السابقة. فقد بلغ عدد المنتسبين ٢٩٢ ٢٣٥ ٣١ منتسباً في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، ٦٥٩ ١١٢ ١ منهم من الأعضاء و٦٣٣ ٢٢٢ ١ من المعالين.

٧٨- وقد شهدت عضوية خطة التأمين المساهم للمسنين وذوي الإعاقة والباقيين على قيد الحياة، وإدراج عاملين من القطاع المنظم في نظام الضمان الاجتماعي، ارتفاعاً كبيراً حيث بدأت الخطة كنظام مؤقت إلى غاية شباط/فبراير ٢٠١٣. وزاد عدد المنتسبين المساهمين بنسبة ١٢٢،٧ في المائة، أي أنه انضاف إلى عدد المسجلين في البداية البالغ ٨٦٩ ٥٧٦ عضواً منتسبون جدد بلغ عددهم ٦٦٦ ٧٠٧ منتسباً، وبذلك تمت تغطية ٧٦،٥ في المائة من السكان العاملين في القطاع المنظم. وبلغ معدل النمو السنوي ٩،٧ في المائة.

باء- الحق في التعليم

(التوصيات ٣٥-٨٧ و ٣٨-٨٧ و ٣٩-٨٧ و ٣٦-٨٧ و ٣٧-٨٧ و ١٩-٨٨ و ٢٠-٨٨ و ٢١-٨٨)

٧٩- فيما يتعلق بالحق في التعليم وبدوره البالغ الأهمية في تطور الأمم، تُتخذ منذ عدة سنوات تدابير شتى لضمان وصول جميع الأطفال والمراهقين إلى مختلف مدارس القطاع العام في الجمهورية الدومينيكية، حسب التقارير التي قُدمت إلى منظمات دولية مختلفة معنية بحماية حقوق الإنسان. والدليل على ذلك استمرار تنفيذ وزارة التعليم للتعميم رقم ١٨، المؤرخ في ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١١، الذي يأمر مجدداً "جميع مديري المدارس العمومية في البلد بتيسير انخراط جميع الفتيات/الفتيات والمراهقين المراهقات سواء كانوا مسجلين كما يجب أم لا"^(٦١).

٨٠- وفي السنة نفسها، أي في عام ٢٠١١، أبرمت الوزارة اتفاقاً مؤسسياً مع المديرية العامة للهجرة تضمن بموجبه كلتا المؤسسات حصول الأطفال الأجانب على مقاعد في المدارس العامة بصرف النظر عن وضعهم القانوني فيما يتعلق بالهجرة مع تقوية السياسات لتوفير الوثائق الضرورية للأطفال المنخرطين في التعليم والبالغ عددهم ٢٤ ٠٠٠ طفل، أغلبهم من أصل هايتي، من مجموع ٨٠٨ ٥٤ أجنبي^(٦٢).

٨١- وأصدرت وزارة التعليم أيضاً القرار رقم ٤٢٠-٢٠١١ المؤرخ في ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١١، بغرض توفير تعليم جيد لجميع الأطفال والمراهقين الذين يدرسون في المدارس الوطنية ويتقاسمون نفس قاعات الدرس والمدرّسين والمواد التعليمية أياً كان أصلهم أو وضعهم القانوني كمهاجرين^(٦٣). ويؤسس القرار لطائفة متنوعة من الاستراتيجيات التعليمية القصد منها تحسين نظام التعليم في السنة الأخيرة من التعليم ما قبل المدرسي والتعليم الأساسي، وتستند سياساتها التنفيذية إلى ما يلي:

- السياسة ١: حشد الدعم العام والخاص لضمان حصول الأطفال البالغين من العمر خمس سنوات على سنة من التعليم ما قبل المدرسي وعلى ثماني سنوات من التعليم الأساسي الجيد والحاضن للجميع؛
- السياسة ٢: تقوية وتوسيع وتنويع مستوى التعليم الأوسط والنظام الفرعي لتعليم البالغين ذي النوعية الجيدة بغرض زرع روح المواطنة وكوسيلة لدخول سوق العمل أو التعليم العالي؛
- السياسة ٣: استعراض المنهاج الدراسي ونشره وتطبيقه بصورة دورية، بما يضمن الفهم عند القراءة وتنمية القدرات المنطقية الرياضية في التعليم الأساسي، وتعزيز ثقافة إكماله نظراً لأنه ينشئ قيماً توجه النمو الإنساني الشامل، وبما يرسخ جميع أبعاد العلم الأخرى في مختلف مستويات التعليم، إلى جانب إدراج تكنولوجيات المعلومات والاتصال في العمليات التعليمية؛

• السياسة ٤: تحديد معايير واضحة لمراقبة النوعية ووضع نظام تقييم لرصد أداء نظام التعليم يُعبئ طاقات المدارس والأسرة والمجتمع المحلي ويحثهم على توفير تعليم أفضل في البلد ويضمن ارتكاز الشواهد والدرجات الممنوحة على التدريب المطلوب^(٦٤).

٨٢- وعلاوة على ذلك، حسّن نظام التعليم الدومينيكي محتوى المنهاج الدراسي بناءً على نتائج استعراض وتحديث المناهج (سانتو دومينغو، ٢٠١٣) والتي تضمّن المقررات الدراسية التي تُدرّس في جميع المستويات التعليمية، بما يتفق مع الأمر رقم ١-٩٥، المعدل بموجب الأمر رقم ٢-٢٠١١ (في طور الموافقة عليه)، مقاصد مشتركة بين الثقافات تتمحور حول "ثقافة الجمهورية الدومينيكية والهوية والتنوع"؛ و"التقريب بين الثقافات وجوانبه المتنوعة والعلاقة مع الثقافات الأخرى"؛ إلى جانب التثقيف في مجال حقوق الإنسان عن طريق العلوم الاجتماعية، كالتاريخ والتربية الأخلاقية والمدنية، وغير ذلك؛ وتتمحور أيضاً حول القضايا المتقاطعة كالديمقراطية ومشاركة المواطنين، والتربية الجنسية وغيرها، والمهارات الأساسية^(٦٥).

٨٣- ويشكّل النص القانوني الذي بمنح ٤ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للميزانية السنوية لوزارة التعليم، بطلب من المجتمع الدومينيكي في عام ٢٠١٢. وبما يتفق مع قانون التعليم رقم ٦٦-٩٧ والتعديلات التي أُجريت عليه (القانون رقم ٤٥١-٠٨) وتفيداً بالخطة العشرية الخاصة بالتعليم المذكورة في الفقرة ٩٠ من تقرير الاستعراض الدوري الشامل الذي أُجري في عام ٢٠٠٩^(٦٦)؛ كما يشكّل تخصيص ٠,٥ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للتعليم العالي خطوة هامة إلى الأمام.

٨٤- وإذ تركز الحكومة على تحسين سياسة تيسير حصول من يفتقرون إلى الموارد ويجهلون حقوقهم على التعليم، فإنها أطلقت في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ الخطة الوطنية لتعليم القراءة والكتابة "Quisqueya Aprende Contigo" (كيسكيا تتعلم معك)، التي وُضعت بموجب المرسوم رقم ٥٤٦-١٢^(٦٧). والغرض من تلك الخطة تعليم الأشخاص الذين تجاوزوا الخامسة عشرة من العمر القراءة والكتابة في ظروف من المساواة وخفض معدل الأمية الحالي في صفوف الشباب على الصعيد الوطني إلى الصفر في غضون سنتين. وتحظى الخطة بدعم جميع قطاعات الحكومة والمجتمع. وفي ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، كان قد استفاد من تلك الخطة على صعيد البلد كله ٦٣٩ ٣٧٩ شخصاً من الشباب والبالغين، وأنشئت ٢٩ ٢٠٣ مراكز تعليمية، وتم تدريب ٢٨ ٠٤٧ شخصاً كمدرسين مؤهلين نحو الأمية^(٦٨). وتم توسيع نطاق الخطة أيضاً ليشمل الأشخاص المحتجزين في السجون الدومينيكية، فاستفاد منها أكثر من ٣ ٠٠٠ سجين بحلول آب/أغسطس ٢٠١٣^(٦٩).

٨٥- وبموازاة ذلك، تواصلت خارج البيئة المدرسية تنظيم حلقات تدريب وحلقات دراسية تتعلق بحقوق الإنسان لفائدة مختلف شرائح المجتمع، بما فيها المدنيون والموظفون المكلفون بإنفاذ القوانين، وذلك عن طريق مدرسة خريجي القوات المسلحة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي والمعهد الوطني للكرامة الإنسانية التابع لجهاز الشرطة.

٨٦- وفي الفترة ما بين عامي ٢٠١٠ و نيسان/أبريل ٢٠١٣^(٧٠)، دربت مدرسة خريجي القوات المسلحة ٥٢٧ ٥ شخصاً، إذ تقدّم ١٠٦ حلقات دراسية في المجموع بعضها لا يزال قيد التطوير ومنها، على وجه الخصوص، "حلقة العمل لإعداد دليل عن استخدام القوة، موجه إلى القوات المسلحة الدومينيكية"، التي عُقدت من ٢٢ إلى ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٣^(٧١).

٨٧- وقدم المعهد الوطني للكرامة الإنسانية التابع لجهاز الشرطة، من عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠١٢، ١٦ حلقة دراسية عن حقوق الإنسان وتطبيق القانون؛ و ٤١ حلقة دراسية عن الكرامة الإنسانية والشرطة؛ و ٦ حلقات عمل مجتمعية؛ و ٢٠ ندوة عن حقوق الإنسان، والعنف ومنع وقوعه؛ ودبلوماسياً في حقوق الإنسان وأمن المواطنين. وكان ذلك بمشاركة ٤٠٠٤ مشاركين في المجموع، كان من بينهم أفراد من الشرطة الوطنية والقوات المسلحة ومواطنون. وبالمثل، يصمم المعهد الوطني للكرامة الإنسانية وينفذ في كل سنة برنامجاً عن التثقيف في مجال حقوق الإنسان وتعزيزها والاعتراف بها.

كاف- حماية حقوق المهاجرين

(التوصيات ٨٧-٥ و ٨٧-٤٠ و ٨٧-٤٢ و ٨٨-٣١)

٨٨- لعل أبرز الإنجازات التي حققتها الجمهورية الدومينيكية في حماية حقوق المهاجرين خلال السنوات الأربع الماضية هي:

- وضع إجراءات لعمليات الترحيل وعدم القبول والاحتجاز الإداري، طبقاً لما هو منصوص عليه في المرسوم رقم ٦٣١-١١^(٧٢)؛
- إحياء المجلس الوطني للاجئين في ١٩ شباط/فبراير ٢٠١٢ بعد أكثر من خمس سنوات من الجمود. ونتيجة لذلك، عقدت اللجنة الفرعية الفنية التابعة للجنة الوطنية للاجئين سبعة اجتماعات في عام ٢٠١٣^(٧٣) بغرض فحص طلبات اللاجئين وإصدار التوصيات المناسبة الواردة في المحاضر رقم ١٣/١ و ١٣/٢ و ١٣/٣ و ١٣/٤ و ١٣/٥ و ١٣/٦. وفي عام ٢٠١٣، تم النظر في ٢٢٩ حالة ولا تزال ١٩٤ حالة قيد النظر^(٧٤)؛
- إطلاق برنامج المساعدة على العودة الطوعية في عام ٢٠١٠، بقيادة المديرية العامة للهجرة، وبالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة. والغرض من ذلك البرنامج مساعدة المهاجرين الضعفاء الذين يرغبون في العودة إلى بلدانهم الأصليين وإعادة إدماجهم في المجتمع. وللبرنامج صندوق يساعدهم على الاستقرار مجدداً في بلدانهم الأصليين مع أخذ ما لديهم من أمتعة وأثاث منزلي من الجمهورية الدومينيكية. ومنذ أن شُرع في تنفيذ البرنامج حتى ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، ورد ٢٩٧ ٤ طلباً وأعيد ٤٠١٩ شخصاً إلى بلدانهم الأصليين، ولا يزال ١٨٣ طلباً قيد النظر^(٧٥).

٨٩- وبدأ تنفيذ برنامج العمال المؤقتين بعد أن تمت الموافقة على لوائح تنفيذ القانون العام المتعلق بالهجرة. وتم تلقي أكثر من ٢٠.٠٠٠ طلب من عمال مؤقتين لتسوية أوضاعهم القانونية كمهاجرين. ونظر لتلك الغاية في أكثر من ١٠.٠٠٠ طلب وستدخل حيز النفاذ عما قريب اللوائح الخاصة بالعمال الحدوديين التي تسري حالياً على الطلاب وتم تلقي ٥٠٠ طلب في المجموع. وبهذه الطريقة، سيتمكن عدد أكبر من المهاجرين من تسوية وضعهم القانوني في البلد.

٩٠- وفي تلك الأثناء، أنشأت وزارة العمل من خلال وحدة الهجرة لأجل العمل، التي أنشئت بموجب القرار رقم ٢٠١٢/١٤، والتي تعمل تحت إشراف المديرية العامة للعمل التابعة للوزارة^(٧٦)، يُراد بها توفير الحماية والتخلص من جميع انتهاكات حقوق العمل للمهاجرين، ولا سيما منهم مواطنو هايتي. وعيّنت الوحدة شخصاً ليكون همزة وصل بين أصحاب العمل والعمال، وقامت بأنشطة شتى خلال عام ٢٠١٢^(٧٧) بغرض تشجيع تحديث وتحسين السياسات والتدابير المتبعة في إدارة الهجرة لأغراض العمل على المدى البعيد.

٩١- ومن أهم إنجازات وحدة الهجرة لأغراض العمل، تم توظيف استشاري واحد ومساعدتين مختصين في التكنولوجيا في المديرية العامة للعمل، عن طريق المنظمة الدولية للهجرة. وكُلّف هؤلاء بمهمة تحديث قاعدة بيانات نظام علاقات العمل بناءً على الإحصائيات المتعلقة بعدد العمال الأجانب في مختلف الشركات في البلد.

لام- التسجيل في اللوائح المدنية (التوصية ٨٧-٤٣)

٩٢- في إطار إصلاح الهياكل الأساسية التي تقدم خدمات القيد في السجل المدني لعامة الجمهور، أمر المجلس المركزي الانتخابي بإنشاء مبانٍ عصرية يُذكر منها: ١٦٥ مكتباً للقيد في السجل المدني، تمت أتمتة ١٦٢ منها؛ و ٦٢ مكتباً فرعياً للقيد في السجل المدني، توجد في مراكز الصحة العامة، تمت أتمتة ٥٧ منها؛ و ١٠ وحدات متنقلة تمت أتمتتها و ٧ مراكز خدمات؛ الأمر الذي يسهل وصول الآباء والأمهات إلى مكاتب القيد في السجل المدني لتسجيل أبنائهم.

٩٣- وإذ يساور القلق الجمهورية الدومينيكية من تواتر المشاكل المتعلقة بوصول المواطنين الهايتيين إلى القيد في السجل المدني، عرضت الجمهورية مساعدتها عن طريق توفير مرافق داخل إقليم الجمهورية الدومينيكية لكي تستطيع الحكومة الهايتية البدء في عملية إصدار وثائق هوية لمواطنيها في جميع أنحاء البلد، وكل ذلك بدعم من منظمة الدول الأمريكية. وأثيرت مسألة الاتفاق أثناء اجتماع ثنائي عقده قادة البلدين على هامش مؤتمر القمة الخامس لرؤساء دول وحكومات رابطة دول منطقة البحر الكاريبي، التي عُقدت في بورتو برانس من ٢٣ إلى ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٣.

٩٤ - ووفقاً للمقترح أعلاه، سيتسنى للدولة الدومينيكية منح تأشيرات عمل مؤقتة وتسوية عقود العمل قانونياً فور أن تمنح الحكومة الهايتية مواطنيها وثائق الهوية. وسيستفيد من ذلك أكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ عامل مهاجر هايتي يعيش في البلد، وهو ما يشكل خطوة إلى الأمام باتجاه حماية حقوقهم ومساهماتهم الثابتة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية^(٧٨).

ميم- نطاق الالتزامات الدولية (الاتفاقيات والمعاهدات) و(التعاون مع هيئات المعاهدات والإجراءات الخاصة)

(التوصيات ١-٨٨ و ٣-٨٨ و ٧-٨٨ و ١٢-٨٨ و ١٣-٨٨ و ١٤-٨٨)

٩٥ - لضمان حصول المواطنين على حماية أكثر فعالية لحقوقهم الإنسانية، يجري حالياً النظر في المعاهدات والاتفاقيات التي لم تنضم إليها الجمهورية الدومينيكية حتى الآن وفقاً للإجراء الجديد المعروض على المحكمة الدستورية الدومينيكية، التي شرعت في أداء مهامها في عام ٢٠١٢.

٩٦ - ومع ذلك، صدقت الدولة في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ على اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة والعقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة ولكنها لم تبدأ بعد في إجراءات التوقيع أو التصديق على بروتوكول تلك الاتفاقية أمام الهيئات ذات الاختصاص. وفضلاً عن ذلك، وعلى صعيد النظام الإقليمي لمنظمة الدول الأمريكية، انضمت الجمهورية الدومينيكية إلى بروتوكول اتفاقية البلدان الأمريكية بشأن حقوق الإنسان المتعلق بإلغاء عقوبة الإعدام في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.

٩٧ - وفيما يتعلق بتوطيد الديمقراطية، نؤكد من جديد أن الجمهورية الدومينيكية طرف في اتفاقيتي مكافحة الفساد^(٧٩) في إطار كل من منظمة الدول الأمريكية ومنظومة الأمم المتحدة. وبموجب الالتزامات الناشئة عن هاتين الاتفاقيتين، أنشئت المديرية العامة للأخلاقيات والتزاهة في الحكم في ٢١ آب/أغسطس ٢٠١٢. بموجب المرسوم رقم ٤٨٦-١٢، تحت إشراف مكتب الرئاسة الدومينيكية. وتؤدي هذه المديرية وظائف الهيئة الناظمة فيما يخص الأخلاقيات والشفافية والحكم المنفتح ومكافحة الفساد وتضارب المصالح وحرية الحصول على المعلومات في إدارة الحكومة^(٨٠).

٩٨ - ومن الجوانب الإيجابية الأخرى، وصول البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة إلى مرحلة الموافقة عليه في مجلس الشيوخ الدومينيكي، ليتم نشره لاحقاً من قبل الفرع التنفيذي.

٩٩ - وقد برهنت الجمهورية الدومينيكية أيضاً على أنها دائمة الاستعداد للتقيد بالمعايير التي تضعها هيئات معاهدات حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، فلم يسجل عليها حتى هذا التاريخ أي تأخير في تقديم تقارير لتلك الهيئات. وبالإضافة إلى ذلك، أبدت الجمهورية الدومينيكية،

بصفتها جزءاً من مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، تعاوناً في المشاورات التي عُقدت بشأن تقوية نظام هيئات معاهدات الأمم المتحدة.

١٠٠ - أما فيما يخص الإجراءات الخاصة، فإننا نؤكد من جديد التزامنا ورغبتنا في النظر في أي طلب زيارة يقدمه أي مقرر من مقرري الأمم المتحدة.

نون - إقامة العدل وقوات حفظ النظام

(التوصيات ٢٨-٨٧ و ٢٩-٨٧ و ١٧-٨٨ و ٢٣-٨٨ و ٢٤-٨٨)

١٠١ - نتيجة لشكاوى السكان الدائمة من التعرض لاعتداءات بعضها على يد موظفي الأجهزة العسكرية ومن حالات الاضطهاد التي يتعرض لها مواطنون يُدعى أنهم انتهكوا القانون، تنفذ الحكومة الدومينيكية سياسة تطهير في كيانات حفظ النظام.

١٠٢ - ونتيجة لذلك، قام جهاز الشرطة الوطنية في عام ٢٠١٢ بفصل أو توقيف ١٥٤ فرداً من أفرادها في المجموع وتمت إحالتهم لاحقاً إلى المحاكم العادية؛ وفي نفس الفترة، تم فصل ١١٩ فرداً أو توقيفهم وخضعوا لإجراءات إدارية داخل جهاز الشرطة. وفي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، تم توقيف أكثر من ١٠٠ فرد من أفراد الشرطة بالقوة وفصلهم وتقديمهم إلى العدالة لضلوعهم في أعمال مختلفة تخالف لوائح جهاز حفظ النظام^(٨١).

١٠٣ - وبالمثل، شُرع في ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٣ في تنفيذ الخطة الوطنية لأمن المواطنين التي تركز على أمرين أساسيين هما: المقاضاة على الجرائم ومنع وقوعها. وتنطوي هذه الخطة على رفع عدد أفراد الشرطة وزيادة الموارد المالية وإعداد وتدريب أفراد الشرطة والتعاون بين النيابة العامة وهيئات الملاحقة على الجرائم، إلى جانب تدابير أخرى^(٨٢).

١٠٤ - وستقوّي الخطة الملاحقة على الجريمة المنظمة وعلى انتهاكات حقوق الإنسان بما فيها تلك التي تحدّ من تمتع الصحفيين والمواطنين العاديين بحرية التعبير، وعلى التهديدات التي يتعرض لها المدافعون عن حقوق الإنسان. ويرصد المجلس الوطني لأمن المواطنين ومرصد أمن المواطنين، برئاسة رئيس الجمهورية، تنفيذ الخطة، وتتألف الهيئتان من جميع الجهات الفاعلة الوطنية المؤثرة في هذا المجال.

١٠٥ - وفيما يتعلق برعاية ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان عموماً، يعتمد البلد على الإدارة الوطنية من أجل التمثيل القانوني لحقوق الضحايا التي تؤدي وظائفها منذ عام ٢٠٠٧ وتواصل منذ إنشائها راعية نحو ١٠٠٠ ضحية فاستطاعت، بحلول عام ٢٠١٢، أن تحصل على حوالي ٣٠٠ إدانة لفائدة الضحايا الذين لم تتوفر لديهم الموارد لتوكيل محام خاص، ولكن عُيّن لهم محام على نفقة الدولة لحماية مصالحهم في المحاكم.

رابعاً - الاستنتاجات الختامية والتعهد

١٠٦ - بالنظر إلى ما تحقق منذ التاريخ الذي اعتمد فيه مجلس حقوق الإنسان أول تقرير قدمته الجمهورية الدومينيكية في إطار الاستعراض الدوري الشامل، يبدو جلياً أن الجمهورية الدومينيكية تريد الاستمرار في تعزيز حماية حقوق الإنسان، ويتضح هذا من ملخص الإنجازات التي تحققت على مدى السنوات الثلاث الماضية حتى عام ٢٠٠٣ عملاً بالتوصيات التي قُدمت إلى البلد.

١٠٧ - ونقر أيضاً بأهمية تعاون المجتمع الدولي مع الحكومة الدومينيكية في تنفيذ بعض المشاريع والخطط، التي أسهمت في تنفيذ إجراءات وسياسات عامة لصالح سكان البلد كان الغرض منها ضمان تمتعهم بحقوق الإنسان، وذلك على الرغم من الصعوبات الاقتصادية التي يواجهها البلد بسبب أوضاع سابقة تسببت للدولة في عجز أدى بها إلى اتخاذ تدابير تقشف لا تزال سارية.

١٠٨ - ومع ذلك، تتعهد الجمهورية الدومينيكية، انطلاقاً من وعيها بالحاجة الملحة إلى إزالة الفوارق الاجتماعية التي لا تزال قائمة، كما هي الحال في أغلب البلدان النامية، بمواصلة وضع المشاريع، التشريعية منها والمؤسسية معاً، وتنفيذها، وباتخاذ إجراءات العمل الإيجابي لفائدة الأطفال والمراهقين والنساء والمسنين والمعاقين والمهاجرين والعدالة والعمال والقضاء على الفقر وقطاعات الصحة والتعليم والاندماج بين الثقافات والتنمية الاجتماعية والبشرية وتهريب الأشخاص والاتجار بهم.

Notes

- ¹ La Comisión Interinstitucional de Derechos Humanos fue creada por el Decreto 408-04, del 5 de mayo 2004, en cumplimiento del Programa y Plan de Acción de Viena de 1992. La Comisión agrupa a las Secretarías de Estado de Relaciones Exteriores, de Interior y Policía, de Trabajo, de Salud, de Educación, de las Fuerzas Armadas, de la Mujer, de Cultura, Procuraduría General de la República; también, la Suprema Corte de Justicia, el Congreso Nacional, la Junta Central Electoral, la Comisión de los Derechos Humanos, el Consejo Nacional para la Niñez y la Adolescencia, la Dirección General de Prisiones, la Dirección General de Bienes Nacionales, el Instituto Nacional del Azúcar y el Consejo Nacional de Lucha contra la Pobreza. Adjunto Ver Decreto.
- ² El Taller se celebró el día 11 de abril de 2007, en el Salón Mirabal del Palacio Presidencial Dominicano, y al mismo asistieron los miembros de la Comisión Interinstitucional de Derechos Humanos y representantes de diversas ONGs del país ligadas al sector.
- ³ Adjunto documento de Seguimiento Marzo 2010, durante la adopción del informe de la RD por el Consejo de Derechos Humanos.
- ⁴ Ver: <http://www.consultoria.gov.do/spaw2/uploads/files/Ley%20No.%201-12.pdf>
- ⁵ Ejes Transversales de la Ley 1-12, relativos a Mujer: -Un Estado con instituciones eficientes y transparentes, al servicio de una ciudadanía responsable y participativa, que garantiza la seguridad y promueve el desarrollo y la convivencia pacífica/ -Una sociedad cohesionada, con igualdad de oportunidades y bajos niveles de pobreza y desigualdad/-Una economía articulada, innovadora y sostenible, con una estructura productiva que genera crecimiento alto y sostenido con empleo decente, y que se inserta de forma competitiva en la economía global. Y -Un manejo sustentable del medio ambiente y una adecuada adaptación al cambio climático.
- ⁶ El Proyecto del Código Penal Dominicano, en su artículo 81, párrafo 9, establece como agravante del homicidio el que este se haya cometido en razón del género, preferencia u orientación sexual de

la víctima, sancionándolo con pena de treinta a cuarenta años de prisión mayor. Con igual pena el artículo 98, párrafo 9 castiga la tortura, tratos crueles, inhumanos o degradantes cometidos contra las personas en razón de su género, preferencia u orientación sexual.

7 El artículo 149 de dicho Proyecto define la discriminación como “*el hecho de incurrir en cualquier trato desigual o vejatorio contra una persona física en razón de su origen, edad, género, preferencia u orientación sexual, color, situación de familia, estado de salud, discapacidad, costumbre, opinión pública, actividad sindical, oficio, pertenencia o no a una etnia, nación o religión determinada.*” La discriminación es sancionada con penas de un día a un año de prisión menor y multa de tres a seis salarios cuando resultare de hechos previstos en el artículo 150, que abarcan la negación de servicios o bienes, obstaculización del ejercicio normal de actividades económicas de la persona, imposición de sanciones, despidos y negativa de contratación y la subordinación del suministro de un bien o servicio a una condición fundada en cualquiera de los elementos descritos en el artículo 149. Estas acciones son de persecución pública a instancia privada y las personas jurídicas podrán ser perseguidas y declaradas penalmente responsables por ellas.

8 Ver: <http://www.elcaribe.com.do/2013/07/23/ldquodespenalizar-aborto-loablerldquo>.

9 Se tomaron en cuenta para la elaboración de la Ley, los Instrumentos Internacionales aprobados y de los cuales el país es signatario, a saber: la Declaración Universal de los Derechos Humanos de 1948; la Declaración de los Derechos del Retrasado Mental de 1971; la Declaración de los Derechos de las Personas Incapacitadas de 1975; la Declaración de las Personas Sordas y Ciegas de 1979; las Normas Uniformes sobre la Igualdad de Oportunidades para las Personas con Discapacidad de 1993; la Convención sobre los Derechos del Niño en su artículo 23 sobre los niños mental y físicamente impedidos de 1998 y, finalmente, la Convención sobre los Derechos de las Personas con Discapacidad, aprobada el 13 de diciembre de 2006, ratificada por la República Dominicana el 18 de agosto de 2009.

10 Para esto es indispensable que todos los discapacitados cuenten con el Seguro Nacional de Salud (SENASA), en sus distintas modalidades de inserción.

11 Lo mismo expresado, con los departamentos de Accesibilidad, Señalización Universal y Transporte Adaptado.

12 Se financiará con fondos de subsidios sociales, aportes de la cooperación internacional y partidas consignadas en el Proyecto General del Estado.

13 <http://consuladord.com/pdfs/Migracion.pdf>

14 La Unidad de Derechos Humanos de la Procuraduría, ha venido participando en la elaboración de informes institucionales e internacionales, en la Comisión Nacional Interinstitucional de Derechos Humanos donde actualmente ocupa su Vicepresidencia, en la representación ante los organismos del Sistema Interamericano de Derechos Humanos y celebrando cursos y seminarios relativos a la materia.

15 Ver: http://tribunalconstitucional.gob.do/sites/default/files/documentos/Ley_137-11.pdf

16 Ver: <http://www.listin.com.do/la-republica/2013/5/16/277111/Zoila-Martinez-es-la-defensora-del-pueblo>

17 Ver: <http://elnuevodiario.com.do/app/article.aspx?id=343018>.

18 Ver:

<http://www.minerd.gob.do/Lists/Noticias%20MINERD/Item/displayifs.aspx?List=a1135268%2Da2c8%2D44cb%2Da6b9%2Db28bbb0c764b&ID=920&Source=http%3A%2F%2Fwww%2Eminerd%2Egob%2Edo%2FLists%2FNoticias%2520MINERD%2FVer%2520mas%2Easpx%3FPaged%3DRUE%26p%5FModified%3D20130501%252016%253a02%253a34%26p%5FID%3D934%26PageFirstRow%3D151%26%26View%3D%7B903BFFA8%2D769B%2D4490%2D937F%2D6ACBB14FD334%7D&ContentTypeId=0x010009A37057EC58174ABFF792B0EDD50960>

19 Otras acciones institucionales a citar es que se han conformado a la fecha en todo el territorio nacional 44 Comités Directivos locales, municipales y provinciales de prevención y erradicación del trabajo infantil (CDLs) y 2 redes de vigilancia y prevención del trabajo infantil en dos vertederos de basura.

20 Ver: Documento Adjunto: 2da Versión de la Guía de Atención.

21 Tanto el Gobierno, la Sociedad Civil, la Cooperación Internacional, el Sector privado y los propios Niños Niñas y Adolescentes fueron los que aportaron en la construcción de esta Hoja de Ruta Nacional contra la violencia a nuestros NNA. Este proceso tuvo como apoyo 2 talleres, el primero (TALLER ANALISIS DE PROBLEMAS ASOCIADOS CON LA VIOLENCIA CONTRA NNA EN EL CONTEXTO NACIONAL: SABE PARA EL DISEÑO DE LA HOJA DE RUTA), en el cual estuvieron participando un total de 55 técnicos de diferentes instituciones; un segundo taller: TALLER NACIONAL HOJA DE RUTA.

- 22 Proyecto de dotación de documentos con apoyo de UNICEF en la Regional Educativa 05, comprende las provincias de San Pedro de Macorís, Hato Mayor, La Romana, Monte Plata se han documentado más de 2,116 niños y niñas. Se ha recibido una extensión del proyecto hasta el 2013 y se pretende su expansión a otras regiones. Como parte de este proyecto, en Mayo de 2013 el Presidente de la JCE hizo entrega de sus documentos a 380 personas adultas, adolescentes y niños y niñas del Distrito Municipal de Mamá Tingó, de Yamasá. Ver: <http://www.pnud.org.do/proyectos/gobernabilidad/56561>
- 23 Ver: [http://www.jce.gob.do/Portada/Noticias/tabid/114/sni\[435\]/551/Default.aspx](http://www.jce.gob.do/Portada/Noticias/tabid/114/sni[435]/551/Default.aspx)
- 24 En cuanto al Programa de Familia Sustituta se está desarrollando al 2013 en tres (3) Municipios, contando en la actualidad con once (11) familias evaluadas para el acogimiento niños, niñas y adolescentes en situación de vulnerabilidad. Info: <http://www.conani.gov.do/conani/pdf/estadisticas/Boletin%20estadistico%20mayo-2013.pdf>
- 25 Ver: <http://www.conani.gov.do/conani/pdf/publicaciones/revistas/R21.pdf>. (Págs 30–32)
- 26 Ver: <http://www.hoy.com.do/el-pais/2013/9/30/500672/SP-haraplan-para-disminuir-elembrazo-precoz>
- 27 Ver: http://www.conadis.gov.do/index.php?option=com_phocadownload&view=category&id=12&Itemid=96
- 28 Mediante el acuerdo las partes se comprometieron a unir esfuerzos para lograr el fortalecimiento de las instituciones que trabajan a favor de las personas con discapacidad, así mismo trabajarán para trazar las estrategias y objetivos comunes, en beneficio de la inclusión social y laboral de este segmento de la población, en el marco de la Planificación Estratégica del CONADIS 2013-2016 y del Proyecto de La Red “Por el Derecho de una Vida Plena de las Personas con Discapacidad en República Dominicana: IGUALES OPORTUNIDADES, DIFERENTES CAPACIDADES”.
- 29 Palabras dadas por el Sr. Magino Corporán, Director del CONADIS, ante la 51ava Comisión de Desarrollo Social que se realizó del 6 al 15 de febrero 2013, en la Sede de las Naciones Unidas en Nueva York.
- 30 Ver: Art. 39 Constitución RD. Específicamente se expone el Derecho a la igualdad como: “Todas las personas nacen libres e iguales ante la ley, reciben la misma protección y trato de las instituciones, autoridades y demás personas y gozan de los mismos derechos, libertades y oportunidades, sin ninguna discriminación por razones de género, color, edad, discapacidad, nacionalidad, vínculos familiares, lengua, religión, opinión política o filosófica, condición social o personal”. Ver: http://www.suprema.gov.do/PDF_2/constitucion/Constitucion.pdf
- 31 Entre los compromisos del actual Gobierno de la República Dominicana, por medio del Discurso de Toma de Posesión del Presidente Danilo Medina, el pasado 16 de agosto del 2012, con respecto a los derechos de las mujeres dominicanas, se destacan:
- Dar curso a la reestructuración y al desarrollo de un Sistema Nacional de Formación Técnico Profesional, para fortalecer la empleabilidad con especial énfasis en los jóvenes y las mujeres.
 - Convertir el sistema educativo, en un nivelador social, eliminando las desigualdades.
 - Aplicar la equidad de género como un eje transversal en todas las políticas públicas.
 - Eliminación de la violencia intrafamiliar y de género.
 - La instalación del programa “Vive mujer”, por medio del cual se instalarán unidades de atención a las víctimas incluyendo guarderías para niños/as y adolescentes.
 - Reforzamiento de las acciones de represión y sanción de los delitos de agresión, así como los sistemas de información que permitan monitorear y evaluar las intervenciones, además de reforzar las políticas y estrategias.
 - Ampliación de los hogares, los centros de acogida y los programas de consejería para hombres agresores.
 - Promoción de la vida solidaria y la hombría responsable en el sistema educativo y el involucramiento comunitario en la prevención de la violencia familia.
- 32 Ver: Acápite 2 del artículo 42 Constitución RD: “Se condena la violencia intrafamiliar y de género en cualquiera de sus formas. El Estado garantizará mediante ley la adopción de las medidas necesarias para prevenir, sancionar y erradicar la violencia contra la mujer”.
- 33 Relativo a la conquista de la autonomía económica e igualdad en la esfera laboral, es necesario hacer la observación de que la República Dominicana se encuentra analizando la posibilidad de ratificar el Convenio 189 de la OIT, sobre trabajo decente para las trabajadoras y trabajadores domésticos y que

- establece los derechos y principios básicos, y exige a los Estados tomar una serie de medidas con el fin de proteger a los mismos. A tal fin en fecha 2 de julio 2013, la Cámara de Diputados de la República conoció dicho Convenio, pasando al Senado de la República para su ponderación.
- 34 Ley 12-2000 contempla una cuota mínima del 33% de los cargos a diputaciones, regidurías y el cargo de vocales en los distritos municipales, todas las cuales deben ser colocadas en posiciones alternas con respecto a los hombres. Sobre las alcaldías, se establece un 50%, aunque no se establece una rigurosidad de garantizar un valor igual de demarcaciones sino que deja en manos de las agrupaciones políticas la postulación de hombres y mujeres como alcaldes o alcaldesas, y su suplente tendrá que ser del sexo contrario. Para las Elecciones Congresionales y Municipales celebradas el 16 de mayo de 2010, el Pleno de la JCE emitió la Resolución No. 4/2010-Bis sobre Cuota Femenina, a través de la cual se estableció la obligatoriedad para los partidos, alianzas de partidos y agrupaciones políticas de incluir un porcentaje de al menos 33% a favor del sexo femenino, asignado de forma alterna, del total de cargos propuestos en cada nivel de elección al momento de presentar sus propuestas de candidaturas a cargos para diputados, regidores y suplentes, vocales de distritos municipales. Ver: http://pdba.georgetown.edu/Electoral/DomRep/cuota_fem.pdf
- 35 Como iniciativa de protección a la Mujer, fueron creadas dos Direcciones Especializadas de la Policía Nacional para la prevención de la violencia intrafamiliar y niños, niñas y adolescentes, que busca promover, proteger y dar tratamiento a las víctimas de la violencia de grupos vulnerables.
- 36 Conforme expresamos en el 2010 ante el Consejo (Véase documento de Respuesta del Estado Dominicano entregado al Consejo de Derechos Humanos en Marzo 2010), durante la adopción del informe EPU RD 2009, página 6, donde expresamos que: "Se ejecuta la ley 88-03 que crea en todo el territorio nacional de las Casas de Acogida o refugios que servirán de albergue seguro, de manera temporal a los niños, niñas y adolescentes de violencia intrafamiliar o doméstica. Siendo su objetivo principal la protección en los casos de peligros de muerte".
- 37 Ver: <http://elnuevodiario.com.do/app/article.aspx?id=340539>
- 38 Entre los sectores están los centros educativos, universidades, ONG's, Organismos Internacionales, iglesias, etc.
- 39 Los fondos necesarios para la realización de esta campaña "Únete para poner Fin a la Violencia Contra las Mujeres" han sido concedidos tanto del presupuesto asignado al Ministerio de la Mujer como de los auspicios de la Embajada de Taiwán, la Agencia Española de Cooperación Internacional (AECID), la Dirección General de Cooperación Multilateral (DIGECOOM) y el Fondo de Población de las Naciones Unidas y de las empresas privadas: Wind Telecom, Multimédios El Caribe, Grupo Ramos, Mercacid y Supermercados Bravo.
- 40 Detalles de actividades desarrolladas para promover la "Campaña Únete para poner fin a la violencia contra las mujeres": -Jornadas de Sensibilización y Educación dirigidas a multiplicadoras y multiplicadores, medios de comunicación, maestras y maestros, publicitarias, artistas, dirigentes comunitarios y juveniles, facilitadores informales de género/ -Participación de las autoridades locales en el lanzamiento de la campaña en las 32 provincias del país. /-Participación de la Ministra de la Mujer, Viceministras, Directoras, Encargadas Departamentales y Encargadas de las Oficinas Provinciales y Municipales del Ministerio de la Mujer en más de 200 programas de radio y televisión y en entrevistas especiales para los periódicos de circulación nacional./-Realización de las caminatas Tolerancia Cero hacia la Violencia contra las Mujeres y Únete Para poner fin a la Violencia contra las Mujeres, simultáneamente en todas las provincias del país./-Colocación de vallas, afiches, bajantes, y distribución de stickers adhesivos para colocarse en los cristales de los vehículos./-Distribución de materiales de la Campaña fueron enviados a todas las instituciones del Estado y a los directores de los principales medios de comunicación, con la solicitud de unirse a dicha campaña y su apoyo para la difusión de la misma./-Producción de spot de radio y televisión./-Envíos de emails masivos, envíos masivos de minimensajes, y colocación de anuncios en medios digitales./-Reportajes sobre el Ministerio y la campaña en periódicos nacionales y revistas, y publicación de entrevistas a actores involucrados en la campaña./- Difusión del afiche de la campaña con los teléfonos del Ministerio de la Mujer en las principales revistas sociales del país y de mensajes en los periódicos de circulación nacional./-Foro ÚNETE por Internet a través del periódico El Caribe.
- 41 Estaba enfocada a la sensibilización y reflexión individual de los diferentes sectores con los que se trabaja, siendo una herramienta práctica para el desarrollo de actividades que contribuyan a identificar actitudes, roles y comportamientos discriminatorios, prevenir la violencia contra las mujeres e intrafamiliar, y definir respuestas pertinentes ante el problema de la violencia contra las mujeres e intrafamiliar.

- 42 Este Plan Nacional involucró a toda la sociedad Dominicana, tanto en su elaboración, como en su ejecución. EL PLANEG.
- 43 El objetivo del Plan es avanzar en la erradicación de las causas sociales, culturales, educativas y económicas que generan violencia contra las mujeres e intrafamiliar, por medio de programas especializados que permitan detectar y atender con eficacia y eficiencia los casos de violencia contra la mujer e intrafamiliar.
- 44 **Publicaciones en material de género:**
- Plan de Transversalización de Género en el Sistema Nacional de Salud, bajo la coordinación de la Oficina de Género.
 - y Desarrollo del Ministerio de Salud.
 - Reglamento para el Funcionamiento de la Mesa de Diálogo sobre Género y Medio Ambiente.
 - Guía Práctica de Aplicación de políticas de género en los Municipios de la República Dominicana, instrumento metodológico para el fortalecimiento de los mecanismos para aplicación de políticas de género en los ayuntamientos.
 - Propuestas de modificación Código para el Sistema de Protección y los Derechos Fundamentales de NNA.
 - Propuesta de modificación Anteproyecto de Código de Familia y Ley de Deportes.
 - Propuesta a la Comisión de Justicia de la Cámara de Diputados, para la inclusión de la figura Jurídica del Femicidio en el Código Penal.
 - Diseño de las herramientas educativas: Movilización Social para Una Vida Sin Violencia para las Mujeres en la República Dominicana: 1- Cartilla para Mujeres, 2- Cartilla para Maestras/os y 3- Cartilla para Jóvenes.
 - Propuesta metodológica y de contenidos para la implementación del eje transversal de género en la Educación Inicial, Básica y Media.
 - Formulación y puesta en circulación del Plan Estratégico para la Prevención, Detección, Atención y Sanciona a la Violencia Intrafamiliar 2011-2016 (CONAPLUVI).
 - Diagnóstico de Brechas del Modelo Nacional de Prevención y Atención Integral a Víctimas de Violencia.
 - Diagnóstico de necesidades sobre la situación y condición de las mujeres vinculadas a las asociaciones productoras de banano.
 - Plan nacional de prevención de embarazos en adolescentes.
 - Diagnóstico Situacional de la Dimensión de Género en los Programas que ejecuta el Banco Agrícola, en las provincias de Azua, Valverde y Montecristi.
 - Estudio “Voces de las mujeres: Vulnerabilidad e impacto del VIH en las vidas de las mujeres”
 - Folleto educativo “Mujer conoce tus derechos”
 - Investigación “Ambos a dos: Proveer y cuidar, el desafío pendiente en una sociedad en evolución”.
 - Investigación Mujeres Dominicanas en Cifras II (2000–2010).
- 45 Tiene como Objetivo Principal: analizar y apropiar el material denominado “Manual de Derechos Laborales de las Mujeres” a los nuevos tiempos y darle un enfoque de género, igualdad de oportunidades y no discriminación, el cual se denominará “Guía de los Derechos Laborales para la Igualdad de Oportunidades y No Discriminación” El proceso de análisis y revisión está a la fecha en sesión.
- De igual forma el Ministerio de Trabajo ha estado realizando Talleres de sensibilización a representantes locales de trabajo, con la finalidad de sensibilizar el tema de Género, Igualdad de Oportunidades y No Discriminación, resaltando la creación de la Comisión Técnica Institucional en materia de Igualdad de Oportunidades y No Discriminación Laboral, mediante la Res. 39/12.
- 46 Ver: <http://www.listin.com.do/la-republica/2013/7/10/283972/Procurador-dice-que-femicidios-se-han-reducido-en-un-4231>
- 47 Ver Resolución Adjunta al Informe.
- 48 Ver: <http://www.one.gob.do/#panel-4>
- 49 El cuestionario 1 básico de hogar o lugar habitado incluyó: Identificación muestral, ubicación geográfica, visitas y tipo de vivienda o lugar habitado/Nombres de las personas, relación de parentesco, sexo y edad/País de nacimiento de la madre, el padre y del entrevistado. Los cuestionarios 2 y 3 individuales de inmigrantes y nativos descendientes de inmigrantes, incluyeron las siguientes secciones: Identificación muestral del inmigrante o descendiente de inmigrante.–Características de la

vivienda.–Características del hogar.–Características sociodemográficas.–Actividad económica.–Estado conyugal e hijos.–Historia migratoria.–Vínculos con el país de origen.–Procedencia y ocupación antes de migrar.

50 Ver: documento adjunto sobre los avances de la RD en sus esfuerzos para combatir el Tráfico y Trata de Personas.

51 La República Dominicana cuenta con un marco jurídico claro y vasto para la persecución del tráfico y trata de personas, fundamentado en la ley 187-03, con penas de 15 a 20 años a los culpables de este delito.

52 Cabe aclarar que las cárceles que operan bajo el sistema antiguo son supervisadas una parte por la Policía Nacional y otra parte por las Fuerzas Armadas, y las medidas tomadas en contra de las personas que fungen como agente de prisiones es igual que el nuevo modelo penitenciario, relativo a que los mismos son sancionados desde una amonestación verbal, escrita, suspensiones temporales y definitivas, hasta el sometimiento a la justicia, en aquellos casos que lo ameriten.

53 En el interés de cumplir con los objetivos planteados, el referido programa determina su composición en la siguiente:

1. Identidad: promueve que cada uno de los miembros de las familias beneficiarias se encuentren debidamente inscritos en los registros del Estado Civil o cuenten con una Cédula de Identidad y Electoral, a los fines de que tengan acceso a los servicios de educación, salud, vinculación socio-familiar y el ejercicio pleno de su derecho universal.

2. Salud Integral: Informa sobre la importancia del acceso a los sistemas de salud de cada miembro de las familias beneficiarias, de acuerdo a su ciclo de vida.

3. Educación: apoya la formación educativa inicial, formal y técnico vocacional, reduce la deserción escolar, incide en la promoción de grado y disminuye la sobre edad escolar a través de la transferencia condicionada del “incentivo de asistencia escolar”.

4. Formación Humana y Conciencia Social: Fomenta la información de en valores Humanos, conciencia de sus derechos y deberes ciudadanos para la construcción de una cultura de paz.

5. Seguridad Alimentaria, Nutrición y Generación de Ingresos: Crea oportunidades de generación de ingresos para el sostenimiento de la familia (por cuenta propia o por empleo); desarrolla proyectos agropecuarios para autoconsumo y venta, promueve la crianza de aves y/o animales domésticos para autoconsumo o venta al mercado, así como la siembra en los espacios disponibles en el hogar con huertos orgánicos; Implementa, a través del Fondo Especial para el Desarrollo Agropecuario (FEDA) la iniciativa de apoyo a la instalación de unidades pecurias familiares tanto de gallinas ponedoras como de crianza de cabras; además se apoya la instalación de unidades de lombricarios colectivos para la producción de abonos orgánicos.

Conjuntamente se promueve la capacitación Técnico Vocacional a personas adultas, con la finalidad de que logren acceso a oportunidades de empleo o de emprender un negocio propio, con las habilidades y destrezas adquiridas.

De igual forma, las familias beneficiarias, con capacidad emprendedora son apoyadas con créditos que les permitan crear su propio negocio.

6. Habitabilidad y protección al Medio Ambiente: Promueve que las familias beneficiarias residan en viviendas dignas con más de una habitación, pisos de cemento, sistema sanitario y acceso a agua potable.

7. Acceso A Las TIC'S y Reducción De La Brecha Digital: Enfatiza las formación, capacitación y acceso a las tecnologías de la información de cada miembro de las familias beneficiarias.

54 Ver: <http://www.elnacional.com.do/economia/2013/6/15/162958/Vicepresidenta-recibe-reconocimiento-otorgado-al-pais-por-la-FAO>

55 Ver: http://www.salud.gob.do/documentos/informes/INFO_LogrosAno2012_20130625.pdf

56 Ver: http://www.salud.gob.do/Documentos/Presupuestos/PRES_AprobadoMSP2011_20130212.pdf

57 Ver: <http://salud.gob.do/download/docs/Presupuesto/PresupuestoAprobado2010.pdf>

58 Se introdujeron elementos de coordinación interna que promuevan la integración a la red, contribuyendo con el alcance de metas regionales, avanzando con la definición de la cartera de servicios con base en las necesidades de la población, la mejora de la infraestructura y el equipamiento, la gestión de la calidad de los servicios y la atención a los usuarios, la vigilancia epidemiológica, y la gestión del recurso humano.

59 Ver: <http://www.hoy.com.do/el-pais/2013/8/5/492798/Pacientes-no-tendran-que-pagar-cuota-de-recuperacion-en-hospitales-publicos>

60 Ver: http://proconsumidor.gob.do/pro/documentos/leyes/de_interes/Ley_Seguridad_Social%2087-01.pdf

- 61 Ver: Copia de Circular adjunta al Informe.
- 62 La decisión fue tomada por los titulares del MINERD y la DGM, licenciada Josefina Pimentel y licenciado José Ricardo Taveras Blanco, tras una reunión en la que aclararon los términos de la circular 7475 emitida por la segunda institución.
- 63 Ver: <http://www.minerd.gob.do/documentosminerd/Memoria-Miner-2011.pdf>
- 64 También en el 2011, entre las estrategias implementadas a favor de la educación está el apoyo psicopedagógico orientado a ofrecer ayuda especializada a la comunidad educativa, con énfasis en el estudiante, donde fue realizada una evaluación psicopedagógica y apoyo contra turno a 38 niños y niñas con Necesidades Educativas Especiales (NEE) y sus familias. A la vez se implementaron estrategias de atención temprana en 45 niños y niñas menores de 5 años; inclusión de 250 estudiantes con discapacidad visual en centros regulares; 100 estudiantes con discapacidad recibiendo educación artística; asistencia a 480 jóvenes con discapacidad en los centros de educación especial, y orientación a 250 familias de estudiantes con discapacidad, para acompañar el proceso de enseñanza aprendizaje de sus hijos e hijas.
- 65 Ver: documento adjunto ampliatorio sobre curriculum en Educación Intercultural y Derechos Humanos impartidos a niveles escolares de la República Dominicana.
- 66 *“De ahí que el Gobierno se haya comprometido --luego de haber propiciado en el transcurso de los años 2006-2007 la Consulta Nacional para la Excelencia de la Educación en República Dominicana y de haber elaborado el Plan Decenal para todos los niveles educativos del país—a ponerlo en ejecución para el período 2008-2018 para la educación preescolar, primaria, secundaria, técnica y universitaria”.*
- 67 Ver: http://alfabetizacionnacional.org/images/Decreto_546-12_DECLARA_ALTO_INTERES_NACIONAL_ALFABETIZACION_TODO_TERRITORIO_NACIONAL.pdf
- 68 Ver: documento adjunto ampliatorio del Plan “Quisqueya Aprende Contigo”.
- 69 Ver: <http://pgr.gob.do/Portal/Contents/Articulos/Noticias/20130828-Quisqueya-Aprende-Contigo-brinda-esperanza-mas-3-mil-privados-libertad.ashx>
- 70 Ver, documento contentivo de estadísticas de los Cursos impartidos por la Escuela de Graduados en Derechos Humanos y Derecho Internacional Humanitario de las Fuerzas Armadas.
- 71 En el Taller participaron las Direcciones de Operaciones, Directores de Personal, las Consultorías Jurídicas de las Fuerzas Armadas y de cada una de las Fuerzas que componen las Fuerzas Armadas de la República Dominicana, además, la Escuela de Operaciones de Mantenimiento de la Paz, la Dirección General de Asuntos Internos, Director General de Organización y Doctrina, Dirección de Informática de las FFAA y el Instituto de Dignidad Humana de la PN.
- 72 Ver, Supra párrafo 12.
- 73 Reuniones en fechas 19 de febrero, 06 y 20 de marzo, 03 y 17 de abril, 1ro. y 15 de mayo del año 2013.
- 74 Esta cantidad de expedientes de solicitudes hasta ahora decididos, representan algo más que más de la mitad (56.6%) del total de solicitudes de reconocimiento de la condición de refugio recibidas por el Gobierno dominicano a partir del año 2000, hasta el mes de septiembre 2013. Igualmente CONARE ha conocido 10 recursos de revisión interpuestos por solicitantes de refugio a quienes se les ha negado dicha condición, de un total de 17 casos presentados hasta el momento, lo que representa un 58%.
- Al año 2012, se conocieron 19 casos.
- Asimismo, el Pleno del CONARE ha decidido que en los casos de rechazo de un Recurso de Revisión se solicite la cooperación del ACNUR y la OIM respecto de los solicitantes de refugio que califiquen para los programas de retorno voluntario o reasentamiento, con preferencia a que la Dirección General de Migración ejerza sus facultades de control migratorio.
- 75 Ver Documento Adjunto de Datos estadísticos del Programa de Retornos Voluntarios dirigido por la Dirección General de Migración.
- 76 Del 20-25 de febrero 2012, se realizó una mesa de trabajo con los diferentes departamentos del Ministerio de Trabajo, con los Consultores Natalia Álvarez y José Joaquín Ocampo de la Organización de los Estados Americanos (OEA), con relación al estudio sobre la creación de la Unidad de Migración Laboral, y El 15 de marzo 2012, se emitió la **Resolución No.14/2012, que crea la Unidad de Migración Laboral**, la cual funciona bajo la dependencia de la Dirección General de Empleo. Esta unidad es creada con el objetivo de organizar, coordinar acciones y actividades que le permitan al Estado Dominicano formular una política adecuada hacia la relaciones con los trabajadores migrantes.

⁷⁷ Los días 2 y 3 del mes de febrero 2012, se realizó el “**Taller Sensibilización sobre el Manejo de las Migraciones Laborales Basado en los Derechos**”.

Otra actividad lo constituyó la presentación del Estudio a la Unidad de Migración Laboral, a través del proyecto “**Promoción de una Cultura de Cumplimiento de los Derechos Laborales de los Migrantes: Concientización, Desarrollo de Capacidades y Asistencia Técnica**”, por The Trust For Americas, Organización de los Estados Americanos.

Y los Talleres sobre Proyecto de Políticas de Migración Laboral Sensibles al Género, de la OIT para la capacitación de los Inspectores de Trabajo, sobre la Migración Laboral. Estos fueron impartidos los días 22 de junio en la ciudad de Santiago y 29 de junio en la ciudad de Santo Domingo.

Durante el periodo noviembre- diciembre de 2012, la Unidad de Migración Laboral organizó cuatro (4) talleres para Representantes Locales e Inspectores de Trabajo sobre “**Migración Laboral y la Trata de Personas**”, los cuales se enmarcan en el apoyo técnico y económico de la Organización Internacional para las Migraciones (OIM) al Ministerio de Trabajo de la República Dominicana a través de su proyecto “Mejorando la administración de la migración laboral en Centroamérica y República Dominicana” financiado por el Ministerio de Trabajo de Canadá. Además, contribuirá a la consecución de los objetivos trazados en el Plan Nacional de Lucha contra la Trata de personas.

⁷⁸ Presidencia de la República Dominicana. “*Presidentes Medina y Martelly dialogan sobre comercio, medioambiente y migración*”. 26 de abril 2013. Ver:

<http://www.presidencia.gob.do/comunicados/presidentes-medina-y-martelly-dialogan-sobre-comercio-medioambiente-y-migracion>

Ministerio de Relaciones Exteriores de la República Dominicana. “*RD obtiene apoyo de la OEA para documentación inmigrantes haitianos*.” 1 de mayo de 2013. Ver:

http://www.mirex.gov.do/index.php?option=com_content&view=article&id=3982:rd-obtiene-apoyo-de-la-oea-para-documentacion-inmigrantes-haitianos&catid=51:mas-noticias.

Organización de los Estados Americanos (OEA). “*La OEA apoyará proceso de registro de ciudadanos haitianos en República Dominicana*” 1 de mayo de 2013.

⁷⁹ Ver: documento de Respuesta del Estado Dominicano entregado al Consejo de Derechos Humanos en Marzo 2010, durante la adopción del informe EPU RD 2009, donde expresamos que: “En cuanto a la Convención el país la firmó el 10 de diciembre 2003 y la ratificó el 26 octubre 2006”.

⁸⁰ Ver: <http://digeig.gob.do/web/file/DecretoDIGEIG.pdf>

⁸¹ Ver Artículos de Periódicos Adjuntos al informe.

⁸² Las medidas de prevención y persecución de delitos que llevará a cabo el Ministerio Público implican el enfrentar los casos de reincidencias, una eficiente formulación de cargos y fortalecimiento de la investigación, ejecutar una política de reeducación y reinserción social de los adultos y adolescentes infractores de la ley penal, asimismo fortalecer y ampliar el número de Centros de Resolución Alternativa de Conflictos para promover la solución pacífica de conflictos entre vecinos o de barrios para que no alcancen trascendencia penal.

Otras medidas serán la capacitación continua y especializada a fiscales e investigadores policiales, y se desarrollará una política especial en materia de delincuencia juvenil poniéndose especial atención a los niños, niñas y adolescentes en situación de riesgo con programas claros de prevención rescate e integración social.